الجـــــــمهـوريـــــة الجـــــــزائريـة الديمـــــقراطيـة الشـــــــعبيـة
وزارة التـــــــعليـم العـــــالي و البـــــــحث العـــلـمـــي
جـــــــــــامعة أبي بكـــر بـلـقـايد – تـلمســـــــــــان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في : العلوم المالية و المحاسبة

تخصص : مالية المؤسسة

من طرف : *بعيوي محمد صلاح الدين
***بن يحي حسين**

بعنوان

تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الازمة الحالية

–حالة مؤسسة تي بي بي اش

نوقشت بتاريخ ...../...../..... أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيدة / موسوني حبيبة	الدرجة: دكتور	جامعة تلمسان	رئيسا
السيدة / كرزابي دنيا	الدرجة: دكتور	جامعة تلمسان	مشرفا
السيدة / بن عيسى أمينة	الدرجة : دكتور	جامعة تلمسان	مناقش

السنة الجامعية

2018- 2017

الجـــــــمـهـوريـــــة الجـــــــزائـريـة الديمـــــــقـراطيـة الـشـــــــعـبيـة

وزارة التـــــــعـليـم العـــــالي و البـــــــحث العـــلـمـــي

جـــــــــــامعة أبي بكـــر بـلـقـايد – تـلمســـــــــــان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في : العلوم المالية و المحاسبة

تخصص : مالية المؤسسة

من طرف : *بعيوي محمد صلاح الدين

***بن يحي حسين**

بعنوان

تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الازمة الحالية

–حالة مؤسسة تي بي بي اش

نوقشت بتاريخ ...../...../..... أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيدة / موسوني حبيبة	الدرجة: دكتور	جامعة تلمسان	رئيسا
السيدة / كرزابي دنيا	الدرجة: دكتور	جامعة تلمسان	مشرفا
السيدة / بن عيسى أمينة	الدرجة : دكتور	جامعة تلمسان	مناقش

2018- 2017

إهداء

- نهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين
- الى العائلة الكريمة
- الى الاستاذة المشرفة
- الى كل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو بعيد
- الى الاصدقاء و الاقارب

كلمة شكر وعرفان

قال تعالى: "و أما بنعمة ربك فحدث"

صدق الله العظيم

قال الله تعالى :"فأذكروني أذكركم و أشكروا لي و لا تكفرون "

صدق الله العظيم

في بداية نحمد الله عز وجل على التوفيق في العمل.

كما نتقدم بفائق الشكر و التقدير للأستاذة المشرفة كرزابي دنيا على مساهمتها الكبيرة في توجيهنا و ارشادنا بدون نسيان النصائح القيمة المقدمة من طرفها .

لنا الشرف أن نتقدم بأحر التشكرات للوالدين الكريمين بفضلكم اصبحنا ما نحن عليه اليوم .

كما نتقدم بالشكر لكل الأساتذة الذين أشرفوا علينا طيلة المشوار الدراسي.

كما نقدم أجمل رسالة محبة للزملاء و نقدم لهم الشكر على السنوات الجميلة التي قضيناها مع بعض.

بدون نسيان أدارة قسم المالية و المحاسبة على المجهودات المبذولة .

كما لا يفوتنا ان نقدم الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة و تقيم هذا البحث.

الملخص باللغة العربية :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاعمدة الاقتصادية بالنسبة للدول المتطورة و النامية كون هذا القطاع يمتلك من الخصائص و المميزات ما يسهل تطوير المهارات الادارية ، الفنية ، الانتاجية و التسويقية و قدرتها العالية في استيعاب اليد العاملة فهي تحتاج غالبا الى موارد مادية و بشرية بسيطة .

في المؤسسات توجد عدة وظائف لعل من أهمها وظيفة التمويل لما تساهم به في تطوير و استمرارية المؤسسات كونها العنصر المحدد لتنفيذ المشاريع و استيعاب اليد العاملة وما الى ذألك.

في الواقع تواجه المؤسسات عدة عوائق لعل من أبرزها ما يمس هذه الوظيفة ، من هذه العوائق نجد الأزمات التي تؤثر بشكل أو بأخر على تمويل المؤسساتي .

على ضوء هذا ارتأينا في هذه المذكرة أن نعالج مشكلة التمويل في ضل الأزمة الحالية في الجزائر و اقتصرنا في الدراسة على مؤسسة تي بي بي أش كانت فترة الدراسة بين الازمة و ما قبلها ،توصلنا في الاخير الى أن المؤسسة تمكنت من مواجهة الأزمة رغم التأثير الكبير لهذه الاخيرة بسبب السياسات المنتهجة من طرف المؤسسة

الكلمات المفتاحية :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التمويل ، الأزمة ،مؤسسة تي بي بي أش.

Abstract:

Small and medium enterprises are considered as economic pillars for developed and developing countries, This sector has characteristics and advantages that facilitate the development of managerial, technical, production and marketing skills and its high ability to absorb the labor force, which often require simple material and human resources.

In the enterprises there are several jobs, perhaps the most important function is funding which contribute in the development and continuity of this enterprises,

because it is the element of the implementation of projects and the absorption of labor and so on.

In fact, the institutions face several obstacles, perhaps the most significant of which affects this function. One of these obstacles is the crises that affect in one way or another institutional financing.

In this context, we wanted, in this thesis, to deal with the problem of financing following the current crisis in Algeria, and we limited ourselves, in our study, to ETTBH. The study focuses on the state of the business before and during the crisis. We concluded that this company was able to cope with the crisis, despite the great impact of the latter, because of its management policy.

Key words:

Small and Medium Enterprises, Finance, Crisis, ETPBH

RESUME :

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme des piliers économiques pour les pays développés et en voie de développement. En effet, ce secteur possède les caractéristiques et avantages qui facilitent le développement des compétences administratives, techniques, de production et de commercialisation. De plus, il possède une grande capacité d'absorption de la main-d'œuvre puisqu'il n'a, souvent, besoin que de simples ressources matérielles et humaines.

Dans les entreprises, on trouve plusieurs fonctions, la plus importante étant le financement qui contribue à leur développement et continuité.Il est l'élément spécifique de la mise en œuvre du projet, l'utilisation de la main d'œuvre etc...

En réalité, les entreprises rencontrent plusieurs obstacles et l'un des principaux obstacles à l'approvisionnement est, peut-être, la crise économique.

Dans ce contexte, nous avons voulu, dans ce mémoire, traiter le problème du financement suite à la crise actuelle en Algérie, nous nous sommes limités, dans notre étude, à l'entreprise ETTBH. L'étude est portée sur l'état de l'entreprise avant et pendant la crise. Nous avons conclu que cette entreprise a pu faire face à la crise, malgré le grand impact de cette dernière, et ce, grâce à sa politique de gestion.

Mots Clés :

Petites et Moyennes Entreprises ; Financement; Crise ; L'entreprise ETPBH

قائمة المحتويات:

اهداء.
شكر و تقدير.
ملخص.
قائمة الجداول.
قائمة الملاحق.
مقدمة عامة.
الفصل الاول :الاطار النضري لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . **المبحث الاول :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .** **المبحث الثاني: عموميات حول التمويل.** **المبحث الثالث: اللازمة المالية و الاقتصادية.**
. الفصل الثاني: الدراسات السابقة **المبحث الاول :الدراسات باللغة العربية .** **المبحث الثاني : الدراسات باللغة الاجنبية .**
الفصل الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ضل اللازمة (عينة مؤسسة تي.بي.بي.أش) **المبحث الاول :تقديم المؤسسة و الادوات المستخدمة في الدراسة .** **المبحث الثاني: دراسة حالة المؤسسة المقاولتية تي.بي.بي.أش (مؤسسة الاشغال العمومية و البناء و الري)**
الخاتمة..
المراجع.
الملاحق.
الفهرس.

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف بروش و هيمنز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب العمال	7
02	توزيع المشاريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (1980–1984)	11
03	توزيع المشاريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (1984–1987)	12
04	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من 1994 الى غاية 2015 .	15
05	مدخلات و مخرجات مؤسسة تي.بي.بي.أش قبل اللازمة	43
06	الاموال الخاصة لمؤسسة تي.بي.بي.أش في ضل الازمة	44
07	قدرة التمويل الذاتي لِمؤسسة تي.بي.بي.أش في ضل الأزمة	46
08	عدد عمال مؤسسة تي.بي.بي.أش في فترات مختلفة	48
09	المقارنة بين قيمة الديون قصيرة الاجل قبل و في ضل الازمة	51
10	المقارنة بين مؤشرات المؤسسة قبل و في ضل الأزمة	53

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل الاداري لمؤسسة تي.بي.بي.أش رحوي و ابناءه	39
02	مدخلات و مخرجات مؤسسة تي.بي.بي.أش قبل الازمة	43
03	الاموال الخاصة لِمؤسسة تي.بي.بي.أش	45
04	قدرة التمويل لمؤسسة تي.بي.بي.أش	47
05	عدد عمال مؤسسة تي.بي.بي.أش في فترات مختلفة	49
06	المقارنة بين قيمة الديون قصيرة الاجل قبل و في ضل الازمة	52
07	المقارنة بين مؤشرات مؤسسة تي.بي.بي.أش قبل و في ضل الازمة	53

قائمة الملاحق:

الاوراق المالية لسنة 2015 لمؤسسة تي.بي.بي.أش
الاوراق المالية لسنة 2016 لمؤسسة تي.بي.بي.أش

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتمد الاقتصاد عامة على عدة عوامل تؤثر فيه بصورة ايجابية كانت أو سلبية معتمدتا على ظروف قد تكون داخلية أو خارجية و بالتالي التحكم في اقتصاد أي دولة من الجهة المقابلة فان الساحة الاقتصادية شهدت في الآونة الاخيرة عدة تغيرات لم يسبق لها مثيل جعلت هذه المرحلة حساسة نوعا ما و معرضة بشدة لازمات .

من بين تلك العوامل يري اغلب الاقتصادين أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل قطاعا هاما نظرا للفعالية و الدور الذي تقدمه سواء اقتصاديا او اجتماعيا من هذا المنطلق رأى المختصون ضرورة دراسة بعض العناصر التي تؤثر في هذا القطاع حيث نجد أن نشأة المؤسسات هي من بين تلك العوامل حيث دراسة هذا المجال من حياة المؤسسة كونه يبرز الغاية منها و كذألك الى أي مدى يمكنها التطور لذألك تعد من العوامل التي تساهم في بقائها ، من هنا نتطرق الى عنصر اخر مهم هو التمويل فهو من يحدد المدى الذي يمكن للمؤسسة بلوغه من حيث طرق الحصول عليه و استعماله وهو أمر بالغ الاهمية من ناحية توفير العمالة اللازمة و التكنلوجيا التي أصبح من المستحيل الاستغناء عنها وكذألك كيفية تغطية النفقات ، يمكن ان ندخل أيضا الى باب الازمات التي أصبحت كثيرة الحدوث في الآونة الاخيرة والتي تعتبر أيضا عنصر مؤثر في حياة المؤسسة .

ان الازمات التي مست الاقتصاديات الكبرى أبرزت ما مدي ارتباط الاقتصاد بهذا القطاع .

الجزائر كسائر البلدان تضررت من التغيرات الاقتصادية ما سبب تغير جدري في النمط الاقتصادي أوضح الضعف الذي يعانيه هذا القطاع ما أدى بها الى التفطن لضرورة الاعتناء به و فتح المجال أمام الشباب للدخول هذا القطاع مع تقديم الدعم اللازم له و امتيازات لتسهيل اندماجهم .

من هنا نصل الى طرح اشكالية البحث : ما مدى تأثر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باللازمة الحالية ؟

1. الفرضيات :

اطلاقا من الاشكالية يمكن ان نطرح الفضيات التالية:

- لجأت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى ايجاد حلول في تمويلها لتفادي الازمة .

- أثرت الازمة الحالية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2. أهمية الموضوع:

على ضوء ما تم تناوله نرى أن أهمية الموضوع تتجلى فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد .
- التمويل من أهم الوظائف في نضام المؤسسات.

3. أسباب اختيار الموضوع:

من خلال اهمية الموضوع فإننا تطرقنا له للأسباب التالية :

- قليل ما تطرق اليه .
- تأثير الازمة العالمية على المؤسسات الجزائرية كونها أثرت على المؤسسات العالمية.

4. حدود الدراسة :

تتجلى حدود الدراسة فيما يلي:

أ. الابعاد المكانية

- **نضريا** : أخدنا في النضري الموضوع بشكل عام و لم نخصص مكان معين
- **تطبيقيا**: في هذه الجهة تطرقنا الى الجزائر كعينة

ب. الابعاد الزمنية

- **نضريا** : لم نأخذ زمان معين و انما أخدنا فترات اقتصادية متعددة لمحاولة الالمام بالموضوع بجميع جوانبه .
- **تطبيقيا** : في هذا الجانب و في دراسة العينة أخدنا من 2015 الى 2018 كفترة دراسة .

5. المنهج المتبع:

- في النضري قمنا باستعمال المنهج الوصفي و التحليلي .
- أما في التطبيقي فقمنا بانتهاج التحليل كمنهج.

6. هيكل البحث :

قسمنا هذا البحث الى ثلاث فصول في الفصل الاول تناولنا ثلاث مباحث تطرقنا فيها الى كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التمويل و الازمات حيث قدمنا عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم أنواعها و كذألك مراحل تطورها في الجزائر ، بعد ذألك درسنا التمويل بإعطاء تعاريف له و اعطاء أنواعه وأيضا وضائقه و أهدافه ، في اخر الفصل تطرقنا الى الازمات بتقديم تعريف لكل من الازمة المالية و الاقتصادية ،ثم أنواعها و في الاخير أزمة العالمية الاخيرة 2008 .

بعد ذألك انتقلنا الى الفصل الثاني الذي قسم الى فصلين حيث تناولنا مختلف الدراسات التي تم الاعتماد عليها في البحث بالإضافة الى أطروحات و مقالات أخري تخص الموضوع سواء محلية أو اجنبية .

في الفصل الاخير قسمناه الى مبحثين جاء الاول على شكل نضري للمؤسسة المتخذة عينة بحث و في الثاني تطرقنا الى التمويل بشكل عام و التمويل في ضل الازمة الحالية مع المقارنة بينهما و أخدنا مؤسسة تي بي بي اش كعينة.

الفصل الأول :

الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الاول : الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تمهيد :

غالبا ما كانت الدول تعتمد على اقتصادها لتحسين مستوى مختلف المجالات الاخرى كالاجتماعي و السياسي و هو عنصر أساسي و مهم و هو أكثر مجال يشهد تغيرات و تطورات مند القدم .

ان التطورات التي عرفتها المجالات الاقتصادية كثير ما مست الجوانب التنموية ، في هذا المجال فان كثيرا من الخبراء يرون ان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو العمود الفقري في الاقتصاد ، هذا الاخير يضمن الكثير بأقل التكاليف و يساعد الدول على النهوض باقتصادها من اجل هذا و ذاك فان الدول عملت على تحسين و ترقية هذا القطاع و توفير الظروف المناسبة لذألك .

عند التطرق الى هذا المجال لابد من التطرق الى نقطة التمويل التي تعتبر من أساسيات استمرارية المؤسسات . من هنا تظهر ضرورة الاعتناء بهذا المجال الحساس لمساعدة القطاع على الحصول على ما يسهل له مهمة متابعة نشاطه الاساسي و هو تنمية الاقتصاد المحلية للدول .

ان أسوء ما يمكن ان يواجه المؤسسات هو الازمات فهي كثيرا ما كانت سببا في انتهاء حياة و دور هذه الاخيرة في اقتصاديات الدول لذألك فان التطرق الى هذه النقطة جد ضروري لتسهيل امكانية مواجهة ما يأتي كون الاقتصاد العالمي الحديث ذو التطور المستمر معرض بشدة لهذه الازمات .

من هذا و ذاك ارتأينا التطرق في هذا الفصل الي عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التمويل و مختلف أصنافه و كذألك عنصر الازمات لتوضيح علاقتها بالقطاع .

المبحث الاول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نظرا لأهميتها الكبيرة تعذر ايجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذألك لاختلاف المعاير التي يمكن استخدامها سواء قانونية أو ادارية الى ان نصل الى اختلافها من دولة الى أخري و منه سنحاول التطرق لبعض ما قدمته الدول المعروفة و ايضا ما جاء به المشرع الجزائري.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[1]

"حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم ادارة هذه المؤسسات فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ذألك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و ادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه و قد اعتمد على معياري المبيعات و عدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي

- ✓ مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة من 1 الى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية .
- ✓ مؤسسات التجارية بالجملة من 5 الى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية .
- ✓ المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل او اقل ".

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

"اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال و اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني و لا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل أما التقسيم حسب القطاعات فيأتي على النحو التالي :

- ➢ المؤسسات الصناعية و المنجمية و باقي الفروع رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين و عدد العمال لا يفوق 300 عامل.

[1] احمد رحموني،2011، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية ، ص20

- التجارة بالجملة رأس المال لا يفوق 30 مليون ين و عدد العمال أقل من 100 عامل.
- التجارة بالتجزئة و الخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين و عدد العمال أقل من 50 عامل".

تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[2]

"كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معيار رأس المال المستثمر و عدد العمال بحيث وضعت حد اقصى لا يتجاوز 50 عاملا ، مما ادى الى عدم المساعدة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة و من ثم قامت الحكومة سنة 1967 بتحديد التعريف على رأس المال وحده و بالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند اذا لم يتجاوز رأس مالها 750 الف روبية (أو ما يعادل 1000,000 دولار أمريكي) وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة .

تعريف الاتحاد الأوربي:

"وضع الاتحاد الاوربي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي كان موضوع توصية لكل البلدان الاعضاء . فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء ، أو هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 50 اجير و تنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين اورو أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملاين أورو. أو هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 250 عامل و لا يتجاوز حجم انتاجها السنوي 40 مليون اورو و لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون اورو".

تعريف بلدان جنوب شرق أسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

"تعتمد بلدان جنوب شرق أسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دراسة حديثة حيث قام "بروتش" وّ هيمنز" بتصنيف يعتمد و بصفة أساسية على معيار العمالة و أصبح هذا التصنيف متعرف به بصفة عامة لدى هذه الدول و هذا التصنيف متمثل في الجدول التالي:

[2] احمد رحموني، مرجع سابق، 21.

الجدول (01): تصنيف بروتش و هيمنز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب العمال

من 1 الى 9 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 الى 49 عامل	مؤسسة صغيرة
من 50 الى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من 100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر: احمد رحموني، مرجع سابق، 21

تعريف هيئة الامم المتحدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :[3]

"توصلت هيئة الامم المتحدة في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذألك استندت في دراستها تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معيار العمالة و الحجم حيث يشكلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية و أوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة :

- ✓ *مؤسسات بالغة الصغر:*

هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد و خمسة أشخاص و تتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها الى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص و أخر.

- ✓ المؤسسة الصغيرة:

يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و 50 شخصا و يكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط و من المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

- ✓ المؤسسة المتوسطة:

و تعرف على انها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و 250 عامل و يكاد يكون من المؤكد ان تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع."

[3، 4] احمد رحموني، مرجع سابق،22

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[4]

"يتلخص التعريف المستخدم في الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 01- 17 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الاعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تأتي بعد ذألك 7 ،6 ،5 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها .

- ✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و الخدمات و تشغل ما بين 1 و 250 عاملا و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار استفاءها لمعيار الاستقلالية

- ✓ المؤسسة المتوسطة:

تعرف بانها مؤسسة تشتغل ما بين 50 و 250 عاملا و يكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار و ملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار .

- ✓ المؤسسة الصغيرة:

تعرف بانها مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخصا و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار .

- ✓ المؤسسة المصغرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشتغل ما بين عامل واحد الى 9 عمال و تحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملاين دينار ".

المطلب الثاني: مميزات و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من مجمل مميزات هاذ النوع من المؤسسات نجد:

- الجمع بين الادارة و الملكية : حيث ان مالكها هو المدير و هذا ما يعطيه نوعا من الاستقلالية.
- صغر حجم رأس المال : راجع لصغره مقارنتا بالمشاريع الكبيرة و بالتالي صغر مساحة أداء النشاط راجع لانخفاض احتياجاته من البنية الاساسية و الاعتماد على تكنولوجيا بسيطة.
- تقدم ما يتناسب مع متطلبات السوق المحلي مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي و توسيع قاعدة الانتاج .
- ارتفاع قدرتها على الابتكار راجع لقدرة اصحابها على الابتكار الذاتي في مشروعه.
- التخصص: الذي يؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج من جهة ومن جهة اخرى ارتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها .
- لا تتطلب كوادر ادارية ذات خبرة كبيرة مما يقلل من تكلفة التدريب و التأهيل للموارد البشرية و بالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات.
- منتجات بعض هذه المشروعات تستخدم كمدخلات لمشروعات اخرى .
- تساهم بشكل فعال و كبير في توفير فرص عمل للشباب العاطل الباحث عن العمل و بالتالي تساهم نسبيا من التخفيف من البطالة.
- لها القدرة على التفاعل بمرونة و سهولة مع متغيرات السوق و متطلباته.
- تساعد على خلق التوازن الصناعي بين الريف و المدن.

2- اهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة و النامية

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة أحد اكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم و المشجعة على التقدم، و هذا ما دعي غالبية الدول الي التوجه نحو دعم و تنمية هذا القطاع الحيوي و ذألك راجع الي المكاسب الاقتصادية و الاجتماعية الكبيرة التي حققتها و تحققها المجتمعات ، ففي الدول المتقدمة نجد ان المؤسسات المتوسطة و الصغيرة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التحديد و الابتكار ، و كذألك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة ، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الانتاجية التابعة لتلك المؤسسات ، و تجزئتها الى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى و مردودية أكبر .

أما لدى الدول النامية نجد ان مكاسبها متعلقة بمجموعة الاعتبارات التي تجسدها الخصائص التي تتميز بها هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية و معدلات توافر عوامل الانتاج ، و كذا التوزيع المكاني للسكان ، و النشاط الاقتصادي و لا شك أن لمؤسسات هذا القطاع دورا كبيرا و رئيسيا في توسيع القاعدة الانتاجية و ايجاد فرص العمل للشباب و توسيع دائرة الاستثمار و تحقيق التنمية المحلية و المستدامة و التوازن الاقتصادي و الاقليمي بين كافة المناطق ، سنحاول الالتفات اليها من خلال نموذجين اليابان و الهند على سبيل المثال و ليس الجمع .

- **في الاقتصاد البياني** : اعتمدتها كمنهج واسلوب للارتقاء اقتصاديا و اجتماعيا ، حيث انها بنسبة 99.7 من اجمالي المؤسسات وتشغل نسبة 70 من اليد العاملة أي انها تخفض من معدل البطالة و تزيد من الانتاج و تحقق المشاركة بين الافراد و الاقاليم من اجل الوصول الى التنمية الشاملة و المتوازنة .
- **في الاقتصاد الهندي** : تعتبر من أهم المصادر لخلق فرص العمل حيث ان نسبة هذه المؤسسات 95 و تساهم بحوالي 30 من الناتج المحلي و تشغل حوالي 18 مليون عامل و تساهم في التنوع الكبير في المنتجات و كذا التنمية الكبيرة التي يشهدها القطاع الصناعي .[5]

المطلب الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نجد 4 فترات أساسية كلها بعد الاستقلال و هي:

المرحلة ما بين 1962–1984 : قبل الاستقلال كانت هناك عديد من الوحدات الصناعية أغلبها كان صغيرا و ممتلك للأوروبيين بأهداف استعمارية كانت معظمها استخراجية و لكن خاصة و مع الاستقلال ورثت الجزائر العديد منها حيث سنة 1962 كانت هنالك 1120 وحدة مع تشغيل يقدر ب 57480 عامل لتنتقل الى 1873 وحدة مع عدد عمال قدره 65053 سنة 1993.

خضعة نسبة كبيرة منها الى التأميم و تم تهميشها من طرف الدولة كونها المشرفة على الاقتصاد بمركباتها و مؤسساتها الضخمة ما جعله قطاعا ثانويا الى ان جاء المخطط الخماسي (1980-1984) الذي ادمج القطاع الخاص الصناعي في الحياة الاقتصادية و تميزت

[5] مشري محمد الناصر،2011،دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، ماجيستير تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، سطيف،21

المرحلة ما بين الاستقلال الى الثمانيات ببناء قاعدة صناعية واسعة تحققت بفضل مجهودات الاستثمارية الضخمة و تدخل الدولة في التنمية الاقتصادية .[6]

المرحلة ما بين 1984 الى 1988 [7]: عرفت هده المرحلة اعتماد السلطة على اللامركزية في تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة نضرا لما ألت اليه الوضعية التي امتازت باختلالات على مختلف الاصعدة .

لم يتسنى لبرنامج تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة السابقة أن يحقق الأهداف المسطرة له فقد ضلت الابعاد محدودة في غالب الاحيان و مساهمتها ضعيفة ما أدى الى ضهور سياسات جديدة تتجه أساسا نحو الانتقال الى اقتصاد السوق.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية : قد حظية ببرامج استثمارية معتبرة نسبة كبيرة منها كانت موجهة نحو اقامة صناعات جديدة في المناطق الداخلية التي لم تعرف تطور صناعي عددها 234 موزعة كالاتي :

الجدول (2) توزيع المشاريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (1980–1984)

الفروع الصناعية	مواد البناء	التجارة و الخشب	الصناعة المعدنية	مكانيك عامة	صناعة تقليدية	صناعة غذائية	صناعات اخرى
عدد المؤسسات "ص" و"م"	146	23	16	05	04	20	20
النسبة المؤينة	%62	%10	%07	%02	%02	%09	%09

المصدر: برجي شهرزاد، مرجع سابق، 153

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة :تميزت بالحدر التكتيكي فكان يوجه نحو ما يحقق مردودية سريعة تميزت بعدم تطلبها لتكنلوجيا عالية و لا يد عاملة مؤهلة و اغلبها كانت متفرقة غير مؤطرة .

6 فراجي بلحاج ، 2011، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر ، دكتوراه تخصص تسير، تلمسان

7 برجي شهرزاد ،2012 ، اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ماجستير تخصص مالية دولية ، تلمسان ،151

و مع منتصف الثمانينيات ضهر جليا الاهتمام بهاذ القطاع و اشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون الخاص بالاستثمارات الخاصة الوطنية و انشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص غير انها لم تكفي لتعفن المحيط و ضهر ذألك في عددها الذي لم يتعدى 373 مشروعا و هو 10% من مجموع التوزيعات

الجدول (3) توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (1984–1987)

الفروع الصناعية	النسيج	البلاستيك	الكهرباء	مواد البناء	الغذائية	المناجم	الخشب و الورق	الجلود	صناعات اخرى
عدد المشاريع المعتمدة	690	613	575	480	468	294	241	107	81
الحصة %	%19	%17	%16	%14	%13	%08	%07	%03	%02
مبلغ الاستثمار (باللاف دج)	1420	2159	1471	2091	1255	752	654	298	217

المصدر: برجي شهرزاد، مرجع سابق، 154

المرحلة بين 1988 الي 1994 : في سنة 1988 و مواكبة للمستجدات ، تم اختيار بديل للانتقال الى اقتصاد السوق لذألك تم وضع اطار تشريعي جديد كما تم الشروع في اصلاحات هيكلية .

نتيجة لحاجة الجزائر المالية في هذه الفترة و بتطبيق بعض الاصلاحات صدرة العديد من القوانين مهدت لتوجه نحو اقتصاد اكثر انفتاح و حفزت القطاع الخاص من خلال أهداف مسطرة منها :

- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية .

- ❖ تحرير أسعار التجارة الخارجية و الحرف.
- ❖ استقلالية البنوك التجارية و البنك المركزي

و من الاسباب التي أدت الى التوجه نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها و ابراز اهميتها نجد :

- ❖ استحالة مواصلة الدولة لتدعيم المالي لاقتصاد
- ❖ الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية، التبعية و التدهور المالي للمؤسسات.
- ❖ عدم تحقيق التكامل الاقتصادي .

و هذا ما سهل تحقيق القفزة لأقلمت قطاع خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تهيئة المناخ الخصب الذي ينمو و يتطور فيه و ذألك من خلال :

- ❖ اجراءات ابتداء من 1992 لتحرير عمل البنك و تقديم تسهيلات للقطاع الخاص و تخفيض أسعار الفائدة ابتداء من 1998 .
- ❖ قانون المالية لسنوات 92-97 و 1998 التي قامت بتعديل التشريعات الجبائية حيث قامت بتقديم امتيازات لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة من خلال اعفاءات كلية أو جزئية .
- ❖ تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و تسهيل معاملات المالية.
- ❖ انشاء سوق مالية عام 1993 .
- ❖ انشاء وزارة منتدبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ❖ الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

و بهذا شكلة فترة التسعينات الحلقة الاساسية و الاهم في انجاز قطاع واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكنت الاقتصاد الجزائري من دخول الالفية الجديدة بمعطيات متجددة.[8].

[8] حميدي يوسف ،2008، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ضل العولمة ، دكتوراه تخصص التحليل الاقتصادي، الجزائر،86

المرحلة بين 1994–2012 :قد شهدة هذه المرحلة تحولات عميقة تم ذألك تحت مراقبة من صندوق النقد الدولي خلال قيام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى و برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى و كذألك قامت الجزائر بعقد عدة اتفاقيات مع البنك الدولي من بينها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين ن هذه العلاقات مع المؤسسات الدولية خففت أزمة المديونية و ذألك من خلال اتفاقية التي نصت على اعادة جدولة الديون الخارجية و اعادة هيكلة البعض الاخر ، و كذا أدت الى خوصصت العديد من المؤسسات العمومية .

ان قانون المالية لسنة 2005 في مادته 58 نص على انشاء صندوق لدعم الاستثمار و التشغيل برأس مال متغير يلجأ الى الطلب العمومي للادخار من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى توظيف الاموال في قيم منقولة وأعفت المؤسسات المصدرة من دفع ضريبة على أرباح الشركات لتشجيعها على الاستثمار و احداث مناصب الشغل و ذألك من خلال قانون المالية لسنة 2006

وقامت الدولة بإنجاز مركز خاص لتسير الضرائب بغية تخصيص حيز اقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدم وضوح كيفية التعامل مع مصالح الضرائب و البنوك أثناء الاقتراض.

و من خلال القانون التكميلي لسنة 2010 في المادة 04 قامت الدولة من خلاله بإجراءات لمنع تبيض الاموال و ذألك للمحافظة على رؤوس الاموال المسربة و ابقائها في أرض الوطن للاستعمال العقلاني و اعادة استثمارها .

في ماي 2011 كان هنالك لقاء ثلاثي (الحكومة، أرباب العمل ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين) جاء من خلاله اجراءات و قرارات التخفيف الخناق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذألك من خلال معالجة الديون و تخلي البنوك عن أقساط الغير مدفوعة و اعادة جدولة الديون في 3 سنوات و تظهير الحالة المالية .

و بموضوع التأجير و من خلال ما نص قانون المالية ل2012 في ما يخص اقتناء التجهيزات التي ينجزها الإيجارين تكون كالتالي:

- ❖ معفاة من الرسوم الجمركية الغير مقاصاة ، المستوردة و المستخدمة مباشرة في انجاز الاستثمار.
- ❖ معفاة من رسوم نقل الملكية بمقابل لجميع المقتنيات العقارية المنجزة.
- ❖ بأن المبادرات و الاجراءات تهدف الى زيادة التسهيلات للمتميزين و المتعاملين الاقتصادين .

و للوقوف على تتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من سنة 1994 ندرج الجدول التالي:

الجدول (4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من سنة 1994 الى 2012

السنوات	1994	1995	1999	2001	2002	2003	2004
عدد م ص م	26212	177365	159507	179893	188893	288587	312959
2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
246716	270545	294612	392639	455989	619072	659309	711832

المصدر: رجي شهرزاد، مرجع سابق، 71

كل هذا التطور راجع الى الاهمية التي حضي بها هذا القطاع في الجزائر من دعم حكومي و برامج توجيهية و محاولة ازالة العراقيل التي تعيق تطوره .[9]

المجث الثاني : عموميات حول التمويل

المطلب الاول : تعاريف حول التمويل[10]:

لقد أعطيت تعاريف عديدة للتمويل نذكر منها:

1- يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال واستخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشئات الأعمال أو الأجهزة الحكومية.

2- يعتبر تمويلا كل المصادر لإنشاء مؤسسة أو شركة وضمان سير نشاطها وكذا توسيعها أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية.

3- التمويل هو عملية التجميع لمبالغ الأموال ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي وتجسيد هذه الأخيرة في الميزانية التي تحتوي على جانبين:

[9] صالحي سامي، 2015 ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ماستر تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، الجزائر

[10] – يوسف حسن يوسف، 2012،التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر.

- جانب الخصوم: يظهر فيه الموارد.

- جانب الأصول: يظهر فيه استخداماتها.

4- التمويل هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع ما.

المطلب الثاني: أنواع التمويل[11]:

يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا والتي ترصد من خلالها أنواع التمويل:

❖ من زاوية المدة التي يستغرقها:

أ. تمويل قصير الأجل: ويقصد به الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة بالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المواد والتوسع الموسمي وغيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من الحصيلة المنتظرة للفعاليات الجارية نفسها.

ب. تمويل متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمسة سنوات موضوعه في الغالب يخص تمويل المشتريات والمعدات والآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل والتي يتعين على وفاء القرض.

ت. تمويل طويل الآجال: ينشأ من طلب الأموال لتكوين رأس المال الثابت وتزيد مدته عن خمسة سنوات مثل عمليات التوسيع.

❖ من زاوية مصدرها للحصول عليه: ويقسم إلى:

أ. تمويل ذاتي: التمويل الذاتي هو وسيلة تحويلية جد هامة وهي أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطات الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل آخر.

ب. تمويل خارجي: يكون هذا التمويل باللجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية أو عن طريق زيادة رأس مالها بطرح أسهم جديدة في السوق.

❖ من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله:

أ. تمويل الاستغلال: يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة احتياطات والمعاملات قصيرة الآجال والتي تتعلق بتنسيق الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

[11]- يوسف حسن يوسف، مرجع سابق. 210

ب. تمويل الاستثمار : ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع واقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

كيفية اتخاذ التمويل[12]: إن عملية اتخاذ القرارات هي تلك الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر فالاختبار يقوم على أساس بعض المعايير مثل: اكتساب حصة أكبر من السوق تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، وهذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات تتخذ في ذهن القائم بالعملية وتتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير، بواسطة المعايير المستخدمة.

وبما أن هناك العديد من الوظائف لإنتاج والمبيعات والتمويل ولكل وظيفة توجد قرارات عديدة وبما أننا في دراسة تخص التمويل فيما يهمنا هو أنواع القرارات المتعلقة بالتمويل ومنها ما يلي:

- القرارات المتعلقة بالهيكل المالي.
- القرارات المتعلقة بشروط الائتمان.
- القرارات المتعلقة بمقدار رأس المال العامل.
- طرق الحصول على الأموال الجديدة.

المطلب الثالث: وظائف و أهداف التمويل[13]:

أ. وظائف التمويل[14]:

يمكن إجمال وظائف التمويل في الوظائف الخمس التالية:

1- التخطيط المالي: وهو نوع من أنواع التخطيط يساعد في الإعداد المستقبلي حيث أن تقديرات المبيعات والمصاريف المستقبلية الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل.

2- الحصول على الأموال: من خلال تباين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة المالية التي تمثل الخطة.

3- الرقابة المالية: وهي مقارنة أداء المنشآت بالخطط الموضوعية.

[12]- يوسف حسن يوسف، مرجع سابق.212

[13]- يوسف حسن يوسف، مرجع سابق. .

[14]- يوسف حسن يوسف، مرجع سابق.

4- استثمار الأموال: بعد قيام المدير المالي بإعداد الخطط المالية والحصول على الأموال من مصادرها عليه أن يتأكد من أن هده الأموال تستخدم بحكمة وتستخدم استخداما اقتصاديا بإدخال المشروع، كما عليه أن يتأكد من أن الاستخدام أدى إلى الحصول الأكيد على العوائد للمشروع وذلك من استثمار الأموال في الأصول المختلفة حيث أن كل أصل من الأصول الثابتة أو المتداولة يمثل استثمارا للأموال ومن المهم جدا أن يتمكن المشروع بمرور الوقت من الحصول على أمواله التي استثمرها في هذه الأصول فهو يحتاج الأموال لتسديد التزاماته.

5- مقابلة مشاكل خاصة: إن الوظائف السابقة هي وظائف دورية ودائمة للإدارة المالية والمدير المالي، ولكن قد تظهر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة وقد لا تحدث خلال المشروع.

أهمية التمويل:

لكل مؤسسة في العالم سياسة اقتصادية وتمويلية تتبعها وتعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية وهذه السياسة التمويلية تتطلب وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات المؤسسة، مهما تنوعت نشاطاتها فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها ومن هنا يمكن القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة المؤسسة[15] وذلك عن طريق:

- توفير رؤوس الأموال.
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وبالتالي الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم(توفير السكن، العمل).

ب. الأهداف الأساسية للتمويل[16]:

للتمويل عدة أهداف يمكن إجمالها في:

[15]- سمير هربان،2015، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة،مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي سطيف

[16]- عماد سعد الدين، تمويل المشاريع الصغيرة. Nayifat.net ،2018/03/24.

1- زيادة القيمة الحالية للمؤسسة: القيمة الحالية للمؤسسة هي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقع الحصول عليها من قبل جملة الأسهم وتتأثر القيمة الحالية للمؤسسة بالعناصر التالية:

– الأرباح الموزعة حيث أن الزيادة في نسبة التوزيع تزيد من القيمة الحالية للمؤسسة.

– سعر الخصم في السوق فكلما زاد سعر الخصم قلت القيمة المتوقع الحصول عليها مستقبلا.

– المخاطر المتوقعة في المشروع ويتم التعويض عن ذلك باختيار نسبة خصم عالية لإيجاد القيمة الحالية.

– الوقت الذي يحصل فيه المستثمر على عائد استثماره.

– العائد المتوقع للسهم فكلما كان العائد المتوقع للسهم عاليا فإنه يرفع من قيمة المؤسسة.

– توقعات المستثمرين لوضع المؤسسة المستقبلية من حيث الأرباح، ولذلك ينظر الاقتصاديون لتحقيق هذا الهدف بأنه يتم التركيز على زيادة الإنتاج واستثمار الأموال لأقصى حد ممكن بقصد تعظيم الربح.

2-السيولة: يواجه المدير المالي مسؤولية ذات شقين عند مساهمته في تحقيق الهدف الرئيسي للإدارة المالية وهو زيادة القيمة السوقية للمؤسسة فمن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب عليه توجيه النقدية المتاحة إلى أفضل الاستخدامات والاستثمارات.

– إن السيولة تعبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي الأني عن طريق المبيعات وتحصيل الذمم ومن مصادر خارجية كما يمكن تعريف السيولة على أنها قدرة المؤسسة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة.

وتهدف السيولة إلى:

– الوفاء بالالتزامات المترتبة عن المشروع وتعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها.

– الاستمرار بالإنتاج والتشغيل ومواجهة الأزمات الطارئة عند وقوعها.

– القدرة على مواجهة متطلبات النمو والتوسع.

– المرونة في اختيار المصدر الملائم للحصول على المواد اللازمة.

المبحث الثالث : الازمة الاقتصادية و المالية .

المطلب الاول : مفهوم الازمة الاقتصادية و المالية :

الازمة في اللغة تعني الشدة و القحط ، يقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق و تكون في شتى المجالات كالسياسية و المالية الخ.. ويدور المعنى الاصطلاحي لمفهوم الازمة بصفة عامة حول نفس هذا المعنى ، اذ تعرف على انها مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية ، ويتنج عنها خلل ، او توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة او كلها ، و يصاحبها تطور سريع في الاحداث ، ينجم عنه عدم استقرار في النظام الاساسي لهذه المنظومة , و يدفع سلطة القرار فيها الى ضرورة التدخل السريع لنجدتها و اعادة التوازن لهذا النظام [17].

- **الازمة الاقتصادية** : يمكن اعتبار الازمة كظاهرة و هي بهذا المعنى تعرف بنتائجها او مظاهرها ، انهيار البورصة او مضربات نقدية كبيرة و متقاربة او بطالة دائمة هذا النوع من التعريف يحمل في طياته نقصا لا يمكن تجاهله فهو يمن تحليل الازمات ضبابية مصطنعة برد الازمة الى اسبابها المحتملة .

كذألك يمكن اعتبارها كمفهوم بحث ، في المنظور الماركسي التقليدي و بسبب التناقضات في طريقة الانتاج الرأسمالي ، ان عمل المخططات المجردة لإعادة الانتاج الموسع هو بالتأكيد غير ممكن ، بعبارة اخرى ان نموا منتظما لاقتصاديات رأسمالية مصطنعة هو مستبعد فاللازمة مطروحة فورا و هي مستمرة .

في مقال بعنوان "مفهوم الازمة في النظرية الاقتصادية ,النظام بالضوضاء" اكد ج. اتكالي (J.Attali) بهذا الصدد : "لا يوجد بنظري لا نهاية و لا بداية للازمة " بالإضافة الى ذألك تملك الرأس مالية "بدائل " تبعث على الاعتقاد بنمو متجانس و على التوالي او بشكل متزامن ، الامبريالية ، مديونية ، المنشأة ، التضخم طرح جزء من راس المال ، البطالة ، كل الوسائل الممكنة التي تنعكس ايجابا على معدل الربح .

[17] صباغ رفيقة ، 2014 ، الازمات المالية العالمية و أثرها على الدول النامية ، دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان ص3

و اخيرا وفقا لطريقة توصف بالنظرية و التجريبية ، يمكن تعريف الازمة بالنسبة الى النمو ، هي انقطاع بالنسبة الى " مجرى التوسع الذي يعطي وحدة اذا وجدنا فيه الاشباع " لأنه يقابل الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج .[18]

و هناك من يري الازمة ظاهرة طبيعية في النظام الاقتصادي الرأس مالي ليست حالة طارئة تتكرر بين فترة و اخري و قد احصي المؤرخون نحو ثلاث و ثلاثين ازمة اقتصادية دورية و وسيطة و هيكلية منذ عام 1825 م[19]

- **الازمة المالية** : هناك عدة تعريفات للازمة المالية نذكر منها ما يلي :

1. هي التدهور الحاد في الاسواق المالية لدولة ما ، او مجموعة من الدول و التي من ابرز سيماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية ، و الذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الاسهم ، مما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الانتاج و العمالة ، و ما ينجم عنها من توزيع الدخول و الثروات فيما بين الاسواق المالية الدولية .
2. هي حالة اضطراب مالي يفضي الى تعرض المتعاملين في الاسواق المالية لمشكلات سيولة و اعسار ، مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الاوضاع .
3. هي انهيار النظام المالي برمته، مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.
4. هي فقدان الثقة في عملة البلد ، او أحد أصوله المالية الاخرى ، مما يتسبب في سحب المستثمرين الاجانب لرؤوس أموالهم من البلد .

يلاحظ من تعريف الازمة المالية و الازمة الاقتصادية ، ان الازمة الاقتصادية أعم من الازمة المالية ، فاللازمة المالية غالبا ما تنتج عنها أزمة اقتصادية يمتد أثرها ليشمل القطاعات المالية و غير المالية.[20]

المطلب الثاني: أنواع الأزمات

يمكن ان نعددها من خلال ادراج انواعها على النحو التالي :

[18] طالبي صلاح الدين ،2010 ، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية ، ماجستير تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان ، ص 2
[19] بعيليش عائشة ، 2015 ، اثر الازمات المالية على الدول السائرة في طريق النمو ، دكتوراه تخصص نقود بنوك و مالية تلمسان ص20
[20] بعيليش عائشة ، مرجع سابق ، 18.19

- **الازمات المصرفية** : تظهر عند الطلب الكبير على سحب الودائع ، فالبنك غير قادر على مواجهة هذه الازمة كون النسبة المحتفظ بها لمواجهة طلب السحب اليومي بسيط ، لان الباقي يوظف ، و هذا ما يسمى بأزمة السيولة و تسمى مصرفية اذا انتقلت لباقي البنوك ، اما في الحالة المعاكسة أي خوف البنك من الاقراض تحدث ما يسمي بأزمة الاقراض او الاتمان
- **ازمات العملة و اسعار الصرف** : تحدث هذه الازمة في حالة التغير السريع في سعر الصرف ، هذا ما يفقد العملة قدرتها على ان تكون وسيط او مخزن للقيمة ، وتسمى ايضا بأزمة ميزان المدفوعات .

ويمكن ايضا ان تحدث في حالت حدوث هجمات على المضاربة على عملة ما مما يخفض قيمتها او ان يرغم البنك المركزي ببيع حصص ضخمة من احتياطاته لدفع عن العملة او ارتفاع الكبير انسبة الفائدة .

يميز المحللين بين أزمات العملة ذات الطابع القديم و بين ذات الطابع الجديد ، حيث ان الاولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الافراط في الانفاق التي تؤدي الي اضعاف الحساب الجاري مما يؤدي الى تخفيض في قيمة العملة ، اما الحالة الثانية فهي حالة القلق التي تنتاب المستثمرين بالثقة بشان جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد الذي ان يسبب ضغطا سريعا على سعر الصرف في الاسواق المالية و الرأسمالية الاكثر تحررا .

- **ازمات اسواق المال** : تحدث عديد الازمات في اسواق المال نضرا لما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة تحدث عند ارتفاع الاصول عن قيمتها العادلة بدون مبرر ويحدث ذألك عند تغير الهدف من شراء الاصل من توليد دخل الى الربح الناتج عن ارتفاع سعره ما يسبب الي انهيار اسعارها يولد توجه كبير لبيعها الناتج عن الذعر من التغير ، و هذا يؤثر على اصول اخرى سواء في نفس القطاع او قطاع اخر
- **ازمة الديون** : تنتج عن توقف المقترض عن السداد ، او تخوف من توقف عن السداد ممكن الحدوث ، فيقوم بتوقيف تقديم القروض مع محاولة تصفية القائمة منها ، و ترتبط هذه الازمة بدين تجاري او دين سيادي ن

ان المخاطر توقف القطاع العام عن السداد قد يؤثر سلبا على التدفق المالي الخاص الى الداخل و الي ازمة في الصرف الاجنبي

شهدت الفترة ما بين 1970-2007 حدوث 63 ازمة مديونية عولمة بإعادة الهيكلة للديون ، حيث يعتبر الاسلوب الانجع لحفض حقوق الطرفين .[21]

المطلب الثالث : الازمة المالية العالمية لسنة 2008 :

لمتكن هذه الازمة وليدة سنة 2008 او 2007 بل تجدرت من بداية الالفية الجديدة ، شهدت الولايات المتحدة الامريكية في هذه الفترة ازمة اطلق عليها اسم "دوت كوم " متعلقة بشركات الانترنيت ، حيث قام البنك الفيدرالي الامريكي بخفض نسبة الفائدة من 6.5 % الى 3.5 % خلال شهور قليلة لزيادة السيولة في السوق و تشجيع الانفاق ، و بعد ذألك اتت هجمات 11 سبتمبر التي سببت مشاكل اقتصادية اخرى مما استدعى تخفيض نسبة الفائدة الى 1 % في شهر يوليو 2003 و استمر ذألك لمدة سنة .

اما عن العوامل المسببة لها نذكر :

- **لربا** : من بوادر الازمة ارتبطت اساسا بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة مند عام 2004 ما سبب توقف عدد كبير من المقترضين عن السداد و هذا ناتج عن كون الربى عنصر محفز على التضخم .
- **ابتعاد القطاع المالي عن القطاع الحقيقي** : جوهر الازمة المالية غالبا ما يكون من الفجوة الكبيرة بين الناتج العالمي الاجمالي للقطاع الحقيقي و القطاع المالي الذي يفترض ان يكون انعكاسا لها .
- **التوريق** : تعد من الاسباب الرئيسية التي ادت الى تفاقم الازمة و ذألك من خلال تجميع الديون العقارية و تحويلها الي سندات و تسويقها عن طريق الاسواق المالية لعالمية ، ادى ذألك الى زيادة بيع الديون الرديئة ادي الى انخفاض قيمة السندات المغطاة بأصول عقارية الى اكثر من 70 % من القيمة الاسمية لها .
- **انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية** : تعد من الاسباب فضلا عن عدم الالتزام بمقررات بازل 1 و بازل 2 .
- **المعلومات** : ندرة المعلومات جيدة النوعية و الدقيقة احد اسباب الازمة .
- **السلوك الاقتصادي** : عدم وجود العقلانية في سلوك الاقتصادي للأفراد يؤدي الى التمادي في الاستهلاك و عدم مراعات الدخل الفردي يولد اعباء على الفرد و المجتمع

[21] بن منصور نجيم ، 2017 ، ادارة الازمة المالية الدولية و الدور الجديد للتمويلات الاسلامية ، دكتوراه تخصص مالية دولية ، تلمسان،ص26.27

- **العولمة** : المغالاة فيها ساهم بانتقال الازمة بشكل سريع من الولايات المتحدة الامريكية الى دول اخرى .
- **انتشار الفساد الاخلاقي** : الاستغلال ، الشائعات ، الغش يؤدي بانتشار ظلم الاغنياء للفقراء يؤدي الى ثورات اجتماعية.
- **عدم التزام المؤسسات المالية الدولية بالأهداف الاساسية التي انشات من اجلها** : مراقبة ن علاج التذبذبات ، مساعدة الدول الاعضاء على معالجة الاختلالات ... امور ادت الى تدخل غير مبرر في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية للدول الاخرى .

و عليه نستخلص ان الثغرات الموجودة بالنظام المالي الامريكي آنذاك كانت السبب الرئيسي في هذه الازمة .[22]

[22] لبعل فطيمة، 2017، انعكاسات الازمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ،دكتوراه تخصص اقتصاد دولي بسكرة ص 23 .25 .26. 27

خاتمة الفصل:

ان ما لا شك فيه أن تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف مؤخرا تقدما كبيرا ما ساعد على ابراز مكانته الكبيرة ومن ثم فان توضيح ذألك جاء عن طريق اعطاء أمثلة من دول متطورة .

بمان الدراسة تتعلق بالدولة الجزائرية فمن الطبيعي التطرق الى تطور هذا القطاع فيها .

من ناحية تمويل هذا القطاع فان من الواجب اظهار طرقه و اهميته و صيغه بسبب أهميته البالغة في الدورة الحيوية للمؤسسة .

من جهة الازمات فان الازمة الاخيرة لسنة 2008 و التي مازالت الجزائر تعاني من تداعيتها تعبر عن التأثير القوي الذي تمثله بالنسبة للمؤسسات .

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

تمهيد :

ان الاطروحات، المقالات و المراجع تعبر من أهم وسائل الاستدلال لتطوير الافكار و استحداثها نظرا لهذا فان استخدامها يعتبر عنصرا مهما في الاطروحات نضرا لما تحمله من معلومات ، معطيات و ايضا النتائج سواء على الصعيد النضري أو الميداني على ضوء هذا نصل الى دورها في مساعدة الباحث في مراحل سير بحثه من تحديد اشكاليته الى طريقة سير البحث وصولا الى النتائج . على هذا الاساس فإننا ملزمون على المرور بهذا العنصر لنبين ما استعمل لأثراء الجانب النضري بالمعلومات اللازمة و ايضا ما سعدنا لمحاولة الإجابة على التساؤلات التي تمثل منطلق هذا البحث .

بالتالي فان هذا الفصل يحتوى على كل الاطروحات ، الدراسات و المقالات المستعملة في هذا البحث سواء المحلية أو الاجنبية منها لصلتها بالموضوع كليا أو جزئيا و بالتلى ارتأينا تقسيم هذا الفصل لتقسيم الدراسات بغية تسهيل مهمة القارء في الحصول على المعلومات و التميز بينها .

المبحث الاول: الدراسات بالغة العربية

الدراسة رقم 01 : بعنوان "اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" لبرجي شهرزاد في اطار مذكرة ماجيستير بجامعة تلمسان تطرق في موضوعه الى مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاكثر ملائمة و كيفية استغلالها أخد الفترة (2009-2010) كفترة دراسة في التطبيقي .أما عن المنهج المتبع فهو استبيان.

تطرق في الفصل الاول الى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أظهر فيه الماهية و دورها و كدي علاقتها بالعولمة .

أما في الفصل الثاني فقد تطرق المصادر تمويل تلك المؤسسات من خلال ابراز الاساليب و المصادر و التطرق للعلاقة بينهما و بين البنوك ثم ابراز أليات الدعم الحكومي لها .

أما في الفصل الثالث "التطبيقي " فقام بالتطرق لمراحل تطور المؤسسات و مصادر تمليها في الجزائر. و اختتمها بدراسة ميدانية لبعض منها في ولاية مستغانم كدراسة حالة .

و في ختام البحث قدم الباحث نتائج كتلخيص للبحث و كدى العراقيل و التوصيات فيما يخص الموضوع .

بداية بالنتائج نجد في الجانب النظري :

- الصعوبة لحد الان في ايجاد تعريف عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- اهمية هذا القطاع في أي اقتصاد .
- المشاكل التمويلية رغم التطور في هذا المجال .

أما في الجانب التطبيقي نجد :

- في ولاية مستغانم نجد ان معظم هذه المؤسسات تقوم بنشطات لا تقدم قيمة مضافة كما تتركز في المناطق الصناعية.

في هذا الجانب تطرق الى بعض العراقيل نذكر منها :

- انتشار البيروقراطية.
- عدم التنظيم في اليات الحصول على العقار الصناعي.
- نقص المعلومات المتعلقة بهذا القطاع.

و كدى صعوبات متعلقة بالجانب التمويلي و خاصة في العلاقة مع البنوك .

و اخيرا بعض التوصيات نذكر منها :

- انشاء بنك معلوماتي و كدى انشاء منتوجات مصرفية جديدة .
- تحرير تجارة الخدمات المالية و اعادة النظر في مشكل الضامنات.
- تشجيع صيغ التمويل الاسلامية .

الدراسة رقم 02 : بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ل العايد ياسمين في اطار أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية جامعة قسنطينة 2011 حاول التطرق فيها الى مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة فيما تكمن في خصوصيتها المالية او محيطها الخارجي

أخد الفترة ما بين (2006-2009) كفترة دراسة. أما المنهج فاستعانوا بالمنهج القياسي

في الفصل الاول من البحث تطرق الى المداخل المفسرة للهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية قام من خلاله بعرض كل من المدخل الضريبي لميلر و مود غلبياني و أثر تكلفة الافلاس على قيمة المؤسسة ثم اختتم بنظرية الوكالة و عدم تماثل المعلومات أما في الفصل الثاني تطرق الى تطور المؤسسة الاقتصادية و سياسة التمويل في الاقتصاد الجزائري من خلاله أعطى عدة مفاهيم للمؤسسة الاقتصادية ثم تطور هذه المؤسسات في الجزائر و اختتم الفصل بسياسة تمويل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر و بعد ذلك في الفصل الثالث قام بعرض تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبرى الى النموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطرق فيها الى مدلول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ثم أهميتها في الاقتصاد و اختتمها بالمعوقات الترقوية لهذه المؤسسات بالجزائر أما في الفصل الرابع فتمحور حول التمويل و محدداته في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدالك ذكر الخصوصية المالية لها ثم التمويل البنكي لها و في الاخير تطرق الى التمويل عن طريق المساهمة في رأس المال و في الفصل الاخير قام بتحليل هيكل تمويل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بحيث قام بدراسة تجريبية على هيكلها التمويلي و قدم النموذج و العينة و اختتم بنتائج الدراسة نذكر منها :

- القيود التي فرضت على تسير المؤسسات الاقتصادية و كيفية تمويلها في ضل الاقتصاد الموجه حولت تدخلات الدولة الى تحسين الوضعية المالية لها لرفع نجعتها الاقتصادية و تخفيف النفقات المستقبلية .
- ربط المؤسسات بطبيعة جهازها التمويلي لا يزال يتميز بضيق كبير من حيث تنوع و تعدد خدماته .
- تعتبر هذه المؤسسات الاكثر اقصاء من مختلف مصادر التمويل ، حيث ان حجمها يحد من امكانية استخدام الموارد الذاتية التي تتميز بعدم التناسب مع أهداف المؤسسة .
- البنوك التجارية ليست المؤسسات الملائمة لتمويل هذا النوع من المؤسسات فيما يعتبر التمويل عن طريق المساهمة في الرأس المال أنسب تقنية لتدنية أثر عدم تماثل المعلومات .
- أوجدت الدراسة ان اشكالية التمويل لم تعالج بعد نضرا لهشاشة المؤسسات.
- النموذج المستخدم أوضح الضعف في هيكل الاستدانة بنسبة لتلك المؤسسات.
- تفضيل التمويل بالأموال الخاصة الصافية راجع الى العوامل التقنية للإدارة .

و على هذا الاساس أعطى التوصيات التالية نذكر منها :

- تنويع مصادر التمويل و توحيد سلطة القرار في ما يتعلق بإنشاء المؤسسات .
- الاستفادة من التجارب الخارجية الناجحة .
- ترشيد الدعم الفني و المالي المقدم لها و العمل على حماية المنتوج الجزائري .

دراسة رقم 03 :" استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " لعمران عبد الحكيم في اطار مذكرة ماجيستير تخصص استراتيجية بجامعة مسيلة سنة 2007 حاول التطرق الى امكانية وجود توجه استراتيجي من قب البنوك التجارية نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أخد الفترة (2001-2006) كفترة دراسة. أما المنهج المستخدم فاستخدموا المنهج التحليلي.

في الفصل الاول من الدراسة درس الاهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام من خلال دالك بالتطرق الى ماهينها و كدى واقعها و أهميتها في الاقتصاد الجزائري ثم واقع المنظومات المؤسسية لتنمية هذا القطاع ، أما في الفصل الثاني فطرق الى البنوك و دورها في تمويل هدا القطاع عرض فيها ماهية البنوك ثم القروض المصفية المقترحة لتمويل القطاع المذكور ثم أبرز كل من المحددات و الضوابط العامة لمنح قروض مصرفية ، في أخر فصل تطرق الى واقع تمويل البنوك العمومية للقطاع و أخد كعينة ولاية مسيلة حيث قام بعرض خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الولاية ثم قام بالتطرق الى استمارة الاستقصاء بعدها بعرض و تحليل نتائج الاستمارة و في الاخير أشار الى مساهمة البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في أخر البحث قام بتقديم نتائج نذكر منها:

- ما حققته منظومات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نتائج ملموسة من لناحية الاقتصادية تؤهلها لتكون محل اهتمام استراتيجي لصانعي القرار على مستوى البنوك التجارية .
- الاصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي أعطى البنوك استقلالية أعطتهم حرية في ربط علاقتها التمويلية مع المؤسسات .
- مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية فأن البنك لديه اعتبارات اقتصادية يأخذها بعين الاعتبار فيما يخص التمويل.
- في ضل ضعف قدرات التمويلية الذاتية لدى هذا النوع من المؤسسات فان التمويل المصرفي من أهم مصادر التمويل المتاح .
- تكيف القروض المصرفية مع الاحتياجات التمويلية لنلك المؤسسات قد يساعدها على تطور و النمو .

- صناديق ضمان القروض الحكومية و الغير حكومية تعتبر أنجع ألية لتحفيز البنوك لزيادة تمويلها لهذا القطاع .
- البنوك غير راضية على أداء و دور صناديق الضمان بخصوص المهام التي من المفروض ان تقوم بها .

على هذا الاساس قدم بعض التوصيات نذكر منها :

- ضرورة توفير المصادر التمويلية المناسبة بالسرعة و السهولة اللازمة و الاهتمام أكثر بهذا القطاع من طرف البنوك .
- ضرورة توفير مؤسسات مالية تساعد البنك على الاعتناء بهذا القطاع.

دراسة 04 : بعنوان " صيغ و اساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة " لسمير هربان في اطار مذكرة ماجيستر تخصص اقتصاد دولي بجامعة سطيف سنة 2015 حاول التطرق الى دور صيغ التمويل بالمشاركة في مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لتحقيق التنمية المستدامة .

في الفصل الاول تطرق الى تمويل التقليدي و التمويل و التمويل البديل في البنوك الاسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدم عموميات حول هذه المؤسسات وكدى التمويل التقليدي و اختتم بالتمويل البديل في البنوك الاسلامية ، في الفصل الثاني عرج على صيغ و أساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرض فيه كل من صيغ المشاركة و المضاربة واختتم بمزايا ،عيوب و كدى مخاطر صيغ التمويل بالمشاركة ، في الفصل الثالث تطرق الى صيغ و أساليب التمويل بالمشاركة و التنمية المستدامة ذكر فيها مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة و دور صيغ التمويل بالمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة ، في دراسة الحالة أخد البنك الاسلامي لتنمية كعينة حيث عرف به ثم قدم صيغ التمويل بالمشاركة في هذا البنك لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة و في الاخير قام بتقييم أنشطة و عمليات تمويل بصيغ المشاركة في هذا البنك .

في اخر الدراسة قام بتقديم نتائجها نذكر منها :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة.
- تتعدد أشكال التمويل التقليدي لكنها لا تكون الا على شكل قروض .
- البنوك الاسلامية يمكن أن تعتبر الحل الامثل في تمويل تلك المؤسسات .
- جواز التعامل بالمشاركة و المضاربة من الناحية الشرعية .

- استخدام معيار الربح بدل الفائدة يعتبر حافزا للعميل.
- على البنوك الاسلامية اتخاد بعض التدابير لمواجهة و التقليل من خطر المضاربة .
- التنمية المستدامة تسعى لتحسين الحياة الانسانية .
- الاستخدام المحدود لصيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الاسلامية راجع لدرجة المخاطرة المرتفع

على هذا الاساس قام بتقديم بعض التوصيات نذكر منها :

- العمل على توسيع استخدام صيغ التمويل بالمشاركة.
- على البنك الاسلامي نشر الوعي المصرفي الاسلامي بين الناس .
- على الجامعات و المعاهد التطرق الى المجال الاسلامي في المال و الاعمال .
- على رجال الاعمال و أصحاب رؤوس الاموال التعامل اكثر مع البنوك الاسلامية .

دراسة رقم 05 : بعنوان" التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " لصالحي سامي في اطار مذكرة ماستر تخصص مالية و بنوك بجامعة بويرة سنة 2015 حاول معالجة التساؤل المتعلق بمدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أخد فترة (2011-2012) كفترة دراسة. أستعان بالمنهج التحليلي في الدراسة .

في الفصل الاول من هذه الدراسة تطرق الى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أوضح ماهية هذه المؤسسات ثم أبرز أهميتها مع ذكر مميزتها و أنواعها و اختتم الفصل بتوضيح الصعوبات التي تواجهها ، في الفصل الثاني تطرق الى صيغ تمويل هذه المؤسسات حيث عرج على كل من صيغ التمويل التقليدية و صيغ تمويل قصيرة الاجل و اختتم بصيغ التمويلية الحديثة ، في الفصل الثالث قام بالتطرق الى هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري حيث عرج على مراحل تطورها في الجزائر مع ابراز مساهمتها في الاقتصاد ثم تطرق الى هيئات و برامج دعم هذه المؤسسات في الجزائر و كدى المشاكل التي تواجه تنميتها و اختتم الفصل بالتطرق الى التمويل البنكي لهذه المؤسسات في الجزائر ، في أخر فصل قام بدراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية البويرة قام بتوضيح مجال الدراسة ثم قدم التمويلات التي يقدمها هذا البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الضامنات التي يشترطها منهم و اختتم بالتحليل الاحصائي لتمويل هذا الاخير لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في أخر الدراسة قدم بعض النتائج نذكر منها:

- بعد اصدار قانون النقد و القرض شهد هذا القطاع ارتفاع محسوسا فيما يخص عدد المؤسسات .
- تتركز نشاطات أغلب مؤسسات هذا القطاع في مجالات غير منتجة لقيمة مضافة
- معظم البنوك تتجه الى تقديم قروض قصيرة أجل و افتقارها لأليات تمويلية مستحدثة .
- نضرا لبعض العراقيل فيما يتعلق بالمحيط الخارجي و ما الى دالك فان مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري مزال بعيد عن ما هو متوقع .

على أساس هذه النتائج قام بتقديم بعض التوصيات نذكر منها:

- تطوير النظام المصرفي.
- تشجيع انشاء مؤسسات مختصة في التمويل التأجيري .
- استفادة أكثر من الشراكة الاوورومتوسطية و تحويلها على أرض الواقع .

دراسة رقم 06 " دور الايجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " لسليمة صبور في اطار مذكرة ماستر تخصص تأمينات بنوك بجامعة خميس مليانة سنة 2017 تطرق في الدراسة الى دور الايجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كيفية العمل به في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط . استعان بالمنهج الوصفي في الدراسة .

في الفصل الاول من هذه الدراسة عرض مفاهيم عامة حول الايجار التمويلي و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في نفس السياق عرض مدخلا في الايجار التمويلي و كدى لمحة عن المؤسسات عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهمية الاول بالنسبة للثاني كما قدم بعض الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ، في الفصل الثاني قام بدراسة حالة أخد فيها صندوق الوطني لتوفير و الاحتياط CNEP كعينة حيث قدم أولا مجال الدراسة و تطرق الى تأسيس الايجار التمويلي و صعوبات تطبيقه .

في نهاية الدراسة قام بعرض نتائج المتحصل عليها نذكر منها :

- الايجار التمويلي هو الذي يخول المستأجر الاستفادة من مزايا اقتصادية مقابل دفع سلسلة دفعات دورية حيث يستفيد من انتقال الملكية نهاية العقد و هذا في حد ذاته امتياز مقارنة بالعقود التأجيرية الاخرى .

- من أهم مشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشاكل التمويلية و بدالك يعتبر الايجار التمويلي من الطرق المستحدثة لمواجهة هذه المشكلة .
- ايجار التمويلي موجه فقط للمؤسسات ذات صحة مالية و بدالك فانه لا يعتبر حل للمؤسسات التي تعاني من حالة مضربة ماليا .

و على هذا الاساس قام بتقديم بعض التوصيات نذكر منها :

- تشجيع الخواص الجزائريين على استغلال صيغ الايجار التمويلية في تنمية استثماراتهم .
- العمل على زيادة المؤسسات المتخصصة في الايجار التمويلي لترقية استعمال هذه التقنية .

دراسة رقم 07بعنوان " تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " لقشيدة صوراية في اطار مذكرة ماستر تخصص نقود و مالية بجامعة الجزائر سنة 2012 حاول التطرق فيها الى مدى مساهمة الايجارات التمويلية الجديدة التي استخدمتها الدولة في دفع عجلة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواكبة التحديات التي يوجهها الاقتصاد الجزائري .

أخد فترة (1998-2005)كفترة دراسة. و استعان بالمنهج الوصفي في دراسته .

في الفصل الاول من هده الدراسة قام بالتطرق الى الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدم عدة مفاهيم لهذه المؤسسات و تطرق الى خصائصها و مشاكلها مع ابراز مكناتها و كدى اليات دعمها و ترقيتها في الجزائر ن في الفصل الثاني تطرق الى اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أوضح في هذا الجانب عموميات حول التمويل و مصادره المتاحة ثم اختتم بالتطرق الى راس المال الاستثماري كألية مستحدثة في التمويل حيث قام بتقديم ماهية له ثم دوره و الية عمله ، في اخر فصل أظهر واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ضل الشراكة في نفس السياق تطرق الى ماهية الشراكة الاوروجزائرية و اليات تمويلها ثم اختتم بتجربة راس المال الاستثماري في الجزائر و كحالة دراسة اخد الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات FINALEP كعينة لهذه الدراسة.

في الاخير قدم نتائج دراسة نذكر منها :

- رغم المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الا ان دورها بارز في الاقتصاد .

- الشراكة الاورومتوسطية مرتكزة على عدة جوانب هي الجانب السياسي ، الامني ، الاقتصادي المالي ، الاجتماعي ،الثقافي و الانساني .
- برنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية
- عرف الراس المال الاستثماري الانطلاقة الفعلية في الجزائر عام 1991 مع انشاء شركة FINALEP لكنه تميز ببعض فترات من الركود .
- يعتبر رأس المال الاستثماري الاداة التمويلية الانسب بالنسبة للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة .
- نقص المؤسسات العاملة في نشاط الرأسمال الاستثماري و عدم وجود دراسات السوق حتى شركة SOFINANCE أصبحت تقوم بتمويل قرض الايجار فقط .

استنادا على هذه النتائج قدم بعض التوصيات نذكر منها:

- ترقية تقنية التمويل عن طريق شركات الرأسمال الاستثماري
- توفير محفظة مالية لتمويل هذه المؤسسات يشارك فيها عدد من البنوك بمشاركة شركات الرأسمال الاستثماري و هيئات ضمان القروض.
- تشجيع القطاع الخاص على انشاء شركات رأسمال مخاطر .
- ضمان تكوين للمقاولين لكي يستطيعوا التفاوض مع المؤسسات المالية.
- ضرورة تفعيل أكبر لهذا النوع من المؤسسات لتلعب الدور المنطو بها .
- تطوير الاتصال بين الشركات و المستثمرين عن طريق مختلف وسائل الاعلام .
- اعطاء ديناميكية جديدة للسوق المالي
- أن تعمل الجزائر على الاستفادة قدر الامكان من ايجابيات الشراكة و كدى الانضمام المحتمل لمنضمة العالمية لتجارة .

دراسة رقم 08 : بعنوان " دور البنوك الاجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " لكريمة بوسنة في اطار مقال بمجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة عدد 08 أفريل 2016 حاولت التطرق الى مدى مساهمة البنوك الاجنبية المقيمة بالجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .منهج الدراسة استبيان .

تناولت في هذا المقال التعريف بواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الاساليب التمويلية المخصصة لهذا القطاع و في الاخير قام بتحليل لنتائج الدراسة التطبيقية عن طريق تحليل استمارة في 25 مؤسسة بكل من ولاية تلمسان و عين تموشنت مكون من 21 سؤال تتمحور حول تعريف بالمؤسسة ، صاحبها و تمويلها من خلالها توصل الى56% من المؤسسات التابعة لبنوك عمومية عمرها لا يتجاوز 5 سنوات أما الممولة من طرف البنوك أجنبية فهي تتجاوز 10 سنوات و أيضا أوضحت النتائج المتحصل عليه من الاستبيان أن درجة الرضى لدى العملاء جد متقاربة فيما يخص الخدمات المقدمة من طرف البنوك العمومية و الخاصة الا في بعض المحددات مثل درجة الرضى على الظمآنات المطلوبة و الاتصال مع البنك و معدلات الفائدة ومن خلالها توصل الى المكانة المهمة الى استطاعة البنوك الاجنبية ان تحتلها في الجزائر .

دراسة رقم 09: بعنوان "" اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ألية مواجهتها في الجزائر " لمهدي ميلود بجامعة وهران في اطار مقالة في مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات العدد الخامس حاول التطرق فيها الى الاليات المعتمدة من طرف الجزائر في موجهتها لإشكالية التمويل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في المقال تطرق الى اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كدى ضعف التمويل الذاتي و أيضا الصعوبات التي يوجهها القطاع في الوصول الى البنوك التجارية بعد دالك قام بالبحث في واقع هذه الاشكالية ثم تطرق الى الاليات المعتمدة في مواجهتها .

في الاخير توج بحثه ببعض النتائج نذكر منها :

- تردد البنوك في تمويل هذا القطاع لعدم ثقتها في دراسات الجدوى المقدمة من طرف مؤسسات هذا القطاع.
- محاولة الجزائر ايجاد حل لهذه المشكلة عن طريق انشاء وكلات غير مصرفية لتوفير البديل الا انها لم تحقق الهدف التي أنشأت من أجله لعدة اعتبارات .

ثم قدم على أساسها بعض التوصيات نذكر منها:

- تنويع مصادر التمويل و ملائمتها مع هذا القطاع .
- استفادة من بعض التجارب الخارجية فيما يتعلق بإنشاء الاسواق المالية و ما الى دالك لتشجيع هذا القطاع و معالجة تلك الاشكالية .

دراسة رقم 10: بعنوان نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات ادارة الاستثمار الاسلامية " لكل من سليم جابو من جامعة تبسة و نوال بن عمارة من جامعة ورقلة و دالك في اطار مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 07 ديسمبر 2017 و حاول معالجة مدى تناسب أساليب التمويل المقترحة من طرف شركات ادارة الاستثمار الاسلامية و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة بالجزائر .

تطرق الباحث في مقاله الى الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أوضح فيه مفهوم هذه المؤسسات و تطورها في الجزائر وفي نفس السياق تطرق الى مصادر التمويل لها ثم مشاكل تمويلها و انتقل بعد دالك الى ما سماه بالأطيار المقترح لإنشاء شركات ادارة الاستثمار الاسلامي أوضح فيها أنواع هذه الشركات و اختتم دراسته بأساليب التمويل الاسلامية الملائمة و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطرق فيها الى نوعين هما اساليب التمويلية الغير قابلة لتداول و القابلة للتداول .

في النهاية قدم نتائج دراسته نذكر منها:

- التمويل الاسلامي يعتبر الحل الامثل لمشكلة التمويل التي تعتبر من أهم العقبات التي تواجه نمو و تطور هذه المؤسسات
- تقدم شركات ادارة الاستثمار الاسلامية بدائل تمويلية متنوعة تناسب و ظروف هذا القطاع مما وجب المساهمة فيه لوفير الاركان الرئيسية التي تساهم في انشاء سوق مالي اسلامي .

وعلى اساس هذه النتائج قدم بعض التوصيات نذكر منها :

- ضرورة انشاء سوق اسلامي مالي في الجزائر و توفير بيئة تساهم في توسعة و مرافقة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- عقد ندوات و دورات لإعادة رسكلة العاملين و المالكين المتواجدين في هذا القطاع .
- تحفيز الفقهاء و العلماء على حد سواء لابتكار سبا و صيغ اسلامية تتأقلم مع تغيرات المستمرة الذي يشهدها هذا القطاع
- البحث عن مجالات استثمارية جديدة .

دراسة رقم 11 : بعنوان " المقارنة بين رأس المال المخاطر و حاضنات الاعمال في تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع امكانية التكامل التنموي بينهما " لكل من بلعيدي عبد الله من جامعة باتنة **و** مقلاتي عاشور بجامعة كوالالمبور ماليزيا في اطار مقال في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد 17 السداسي الثاني 2017 حاول معالجة عدة تساؤلات أولاها يتعلق بمدى امكانية تشابه

تقنية رأس المال المخاطر مع تقنية حاضنات الاعمال ، أما فيما يخص التساؤل الثاني فيتعلق بإمكانية التكامل بينهما في دعم و تمويل و تنمية المؤسسات لصغيرة و المتوسطة ن و أخيرا تساؤل حول امكانية امتلاكهما الفعالية الكافية ليتمكنا من تقديم البديل للتمويل القديم الذي يعتمد على التمويل بالاستدانة بدلا من التمويل بالشراكة .

في بداية البحث أعطى مقارنة بين رأس المال المخاطر و حاضنات الاعمال من حيث المفهوم و السلامة الشرعية تداول فيه مفهوم كل منهما و المقارنة بين المفهومين ثم السلامة الشرعية لكل منهما ، بعد دالك قارن بين رأس المال المخاطر وحاضنات الاعمال من حيث النشأة التاريخية و الاهمية و الاهداف أبرز نشأتيهما ثم قارن بين نشأتيهما ، اهميتهما و كدى أهدافهما ، بعد دالك تناول المقارنة بين رأس المال المخاطر و حاضنات الاعمال من حيث مراحل التمويلية حيث أبرز المراحل لكل واحدة ثم المقارنة بينهما ، بعد دالك أعطى مقارنة بينهما من حيث دعم و التمويل المؤسسات ، ثم قارن بينهما باستدلال ببعض التجارب العالمية و كأخر محور درس امكانية التكامل التنموي بينهما .

في خاتمة المقال أأعطى نتائج نذكر منها:

- كلاهما يعتبران تمويلين متخصصين في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما يقدمانه من دعم مالي حيث يقدمان التمويل اللازم في سبيل ضمان تطورها.
- قدمة التجربة المتعلقة بهاذين العاملين البديل الحقيقي و العملي لنضام التمويل التقليدي خاصة فيمل يتعلق بالاستثمارات طويلة الاجل .
- تعتبر من الاساليب الحديثة و هو ما مكنهما نت ان يكونا ركيزتين لتأسيس و نمو و نجاح المؤسسات الريادية وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر التي تمتاز بها المشاريع في العادة .

على ضوء هذه النتائج قدم مجموعة من الاقتراحات نذكر منها:

- العمل على تحسين اطار التشريع الخاص بهما و تكوين و تدريب العمالة المتخصصة في هذا المجال .
- ضرورة تقديم يد العون للمؤسسات المتخصصة في هذين المجالين من طرف الدولة

- السهر على تهيئة مختلف الجهود و الموارد لمد كل من الاسلوبين بالإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لتطويرهما و مساعدتهما للقيام بدور الدعم و التمويل لتنمية القطاع .

دراسة رقم 12:بعنوان " التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض الدروس المستفادة للجزائر " لرحمة بلهادف من جامعة مستغانم و عياد السعدي من الركز الجامعي تيبازة في اطار مقال بمجلة البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج لمحروقات و التقليل من التبعية البترولية في الجزائر العدد الثاني حاول معالجة التساؤل حول مدى تمكن المملكة العربية السعودية من الحد من الصعوبات المالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ماهي الدروس التي يمكن للجزائر الاستفادة منها بالرجوع لهذه التجربة .

تطرق في اول الدراسة الى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المملكة ثم انتقل الى اساليب تمويلها و بعض النماذج الناجحة ثم انتقل الى الدروس المستفادة من هذه التجربة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . في اخر الدراسة اوضح دور هذا القطع في الاقتصاد سواء المتطور او السائر في طريق التنمية و بذلك أوجد ان هذه الدول تعمل على تحسين الاطار القانوني والضريبي لها و خاصة مجال التمويل .

و من خلال استعراض تجربة السعودية أوجد ان هذا القطاع استفاد و حضي برعاية كبيرة مما مكنها من ان تكون من الدول الريادية في هذا المجال في العالم العربي و دالك راجع لتنوع أليات التمويل .

الجزائر كسائر الدول اعطت اهتماما لهذا القطاع الا انها واجهت عدة صعوبات فيما يخص عنصر التمويل و بهذا عليها تنويع اليات التمويل كما فعلت السعودية مع السهر على زيادة فاعلية المؤسسات و تقليل من الصعوبات التي تواجهها .

دراسة رقم 13: بعنوان " دور الصناديق السيادية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – صندوق التنمية الصناعية السعودي نموذجا " لكل من تكواشت عماد و بغنة سهيلة من جامعة خنشلة في اطار مقال بالمجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية العدد 05 أفريل 2016 و حاول عرض مدى مساهمة الصناديق السيادية في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .في بداية الدراسة تطرق الى مفاهيم حول الصناديق السيادية في هذا المجال أعطى عدة تعاريف متداولة لها ثم قدم تصنيفات لصناديق السيادية سواء كانت وفق الاهداف أو وفقا لموارد الصندوق ثم تطرق لي اهداف هذه الصناديق بعد دالك انتقل الى التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها حيث اعطى عدة تعاريف لها من منضور اداري ثم احصائي وذألك لعدة دول ثم قدم خصائصها السلبية و

الإنجابية ، بعدها تطرق الى صندوق التنمية الصناعية السعودي حيث قدم لمحة تاريخية عنه و أعطى اهدافه و قام بتقديم كيفية الحصول على قرض و الاجراءات المتبعة من طرف المؤسسات الصناعية و اختتم بتقديم أنواع القطاعات التي يمولها الصندوق و حجم القروض التي منحها للمشروعات منذ نشأته لغاية عام (2012،2013) .

في أخر الدراسة قدم بعض النتائج نذكر منها:

- الصناديق السيادية من القضايا الاقتصادية الحديثة ، من اهم أهدافها تحويل الثروة الطبيعية الناضية الى ثروة مالية و عليه الحفاض على الثروة للأجيال القادمة .
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي نواة الاساسية في أي اقتصاد رغم السلبيات الموجودة فيها الا أن المميزات التي تمتلكها تؤهلها لتلعب دورا اساسيا في الاقتصاد .
- ساهم صندوق التنمية الصناعية في المملكة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي المساهمة في الناتج الاجمالي للمملكة بالإضافة الى تقديم خدمات استثمارية في عدة مجالات تخص هذا القطاع .

على هاذ الاساس قدم بعض التوصيات نذكر منها :

- السعي نحو تطوير و دعم انشاء صناديق سيادية في جميع الدول التي تحقق فوائض مالية معتبرة للحفاض على الثروة .
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على تعدد عوامل التمويل.
- تقديم الصناديق السيادية لدعم اكبر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في هاذ المجال .
- مواصلة عمل صندوق التنمية الصناعية السعودي فيما يخص استحداث اجراءات الاقراض و تقديم الكفالات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

دراسة رقم 14 : بعنوان " تقيم تجربة الجزائر في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " لكل من محمد كعواش و امين كعواش من جامعة جيجل في اطار مقال في مجلة الباحث الاقتصادي عدد 03 جوان 2015 حاول فيه التطرق الى مدى نجاعة أليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ضل برنامج الدعم الاقتصادي .

بدايتا قام بالتطرق الى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعد دالك انتقل الى تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أبرز فيه التمويل البنكي ثم قام بالطرق الى بعض صيغ التمويل المستحدثة و اختتم بتقديم دور هيئات الدعم المالي في الجانب التمويلي .

في نهاية البحث قام بإعطاء بعض النتائج نذكر منها:

- اشكالية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أن الواقع يقول ان جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستعمل الطرق التقليدية في التمويل و هذا يدل على أن الجزائر تفتقر لمصادر مستحدثة تتلاءم و احتياجات هذا القطاع .
- دور كل من صندوق ضمان القروض و صندوق ضمان القروض الاستثمارية محدود جدا أو لم يصل الى مستوى التطلعات .
- الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جد محدود و لا يرتقي الى مستوى التطلعات بدليل عدم الالتزام بكافة الجوانب المنظمة لعملية الدعم الذي يكون غالبا عبارة عن أموال دون مرافقة ، و هذا ما يجعل المؤسسات ضحية للهيئات الداعمة لها .

المبحث الثاني : الدراسات باللغة الاجنبية :

دراسة رقم 01: بعنوان "Finance for Micro-Small and Medium –Sized Entreprises in India :Sources and Challenges«لكل من Charan Singh و Kishinchand Poornima Wasdani من معهد الادارة في بانغلور بالهند في اطار مقال بمجلة ABDI Working Paper Séries عدد 580 جويلية 2016 حاول من خلاله تحديد مختلف استعمالات موارد التمويل واهدافها في مختلف مراحل حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في بداية المقال استعرض لمحة تاريخية عن الموضوع ثم قام بتقديم منهج البحث عن طريق تعريف و دراسة ابعاد العينة ثم قام بالتطرق الى الموارد المالية و التحديات التي تواجه المؤسسات في الوصول اليها ثم قام بتحليل الوصول الى الموارد و الوعي في استخدامها ثم قام بتقديم بعض التوصيات متعلقة بكل من الدولة و المؤسسات الملية و كدى المقاولين .

دراسة رقم 02 : " QUEL MODE DE FINANCEMENT POUR LES JEUNES ENTREPRISES INNOVANTES " ل Frédérique Savignac في اطار مقال بمجلة اقتصادية Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P) 4.2007 عدد 58 من خلاله حاول ايجاد نموذج نضري بسيط يوضح من خلاله طرق تمويل المؤسسات حديثة النشأة.

في البداية اعطى لمحة تاريخية عن تمويل المؤسسات حديثة النشأة ثم قام بنمذجة اختيارات التمويلية لتلك المؤسسات ثم أعطى نموذج من خلاله تطرق الى شروط تمويل البنك و المؤسسات الرأس مالية و قام بتحديد الطريقة المثلى للتمويل و كنتيجة قام بالتنبؤ بالنموذج و تقديم التطبيقات الأخرى له .

خاتمة الفصل:

كما تحدثنا سابقا فان هذا الفصل احتوى على مختلف الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع جزئيا أو كليا و المتمثل في التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الطرق المستحدثة في هذا المجال حيث ان البعض تناول الموضوع بشكل عام و البعض الاخر تطرق الى مختلف أنواع التمويل بالنسبة لهذا القطاع ، اما الباقي فتناول الطرق الحديثة في هذا المجال و ذكر أهم الاساليب التي تتماشى مع هذا القطاع و التي يمكن ان تفيد هذا الاخير أكثر من الوسائل القديمة نضرا لدرجة تكيفها و متطلبات القطاع و كذألك سهولة التعامل معها مع اعطاء سلبيات و ايجابيات كل منها مع المقارنة مع الاساليب القديمة .

في الاخير يمكن أن نقول أن معظم الدراسات تطرق فيها الباحثون الى التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة مع استعمال المنهج الوصفي بشكل عامة أما عن بحثنا فان النقطة المشتركة تكمن في المنهج المتبع أما الاختلاف فيكمن في ان الدراسات اتت قبل الازمة و أعطت حلول تمويلية تتناسب و هذا القطاع أما عن دراستنا فتناولت تمويل هذه المؤسسات في فترة الازمة .

الفصل الثالث:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة

(عينة مؤسسة تي بي بي اش)

الفصل الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الأزمة (عينة مؤسسة تي بي بي اش)

تمهيد

شهد العالم سنة 2008 أزمة كان مصدرها أزمة عقارية في الولايات المتحدة الامريكية أثرت على معظم دول العالم المتقدم التي تعرف تبادل اقتصادي كبير مع الولايات المتحدة الامريكية .

الجزائر في تلك لم تتأثر بتلك الازمة لعدة اعتبارات منها ان الاقتصاد الجزائري كان يعرف بحبوحة مالية ناتجة عن الارتفاع المستمر لأسعار البترول و ان تعاملها التجاري و الاقتصادي لم يرقي لحد ان يتأثر بها .

بداية من 2015 بدأت بوادر الازمة تظهر نتيجة انخفاض اسعار البترول الذي يعتبر المصدر الاول للاقتصاد الوطني من هنا ظهرت جليا تأثر المؤسسات الجزائرية بهذه الازمة نتيجة انخفاض العملة المحلية مقارنتا بالعملة الصعبة و بالتالي زيادة في اسعار المواد الاولية المستوردة ما سبب زيادة النفقات و بالتالي عدم قدرة على مجرات السلع المستوردة من ناحية السعر و الجودة مع ندرة هذه الاخيرة لنفس السبب و من هنا فان المؤسسات الجزائرية لجأت الى ترشيد النفقات او حتى سياسة التقشف لمواجهة الازمة من هنا اتخذنا مؤسسة المقاولاتية تي بي بي اش كعينة لدراسة .

المبحث الاول : تقديم المؤسسة و الأدوات المستخدمة في الدراسة .

المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة

شركة ذات مسؤولية محدودة أو تي. بي. بي. اش رحوي و أبناؤه هي شركة خاصة (مؤسسة الاشغال العمومية و البناء و الري) تأسست سنة 2006 من طرف المسير رحوي يوسف وأبناؤه الشركاء ومقرها الاجتماعي المنطقة الصناعية شتوان أفراز رقم 04 تلمسان رأس مالها الاجتماعي 126300000.00 دينار جزائري .تتخصص هده الشركة في البناء بشتي أنواعه حيث أن لها طابع الإنتاج الصناعي وانبثقت من هده المؤسسة ثلاث فروع إضافية وهي أنتاج وبيع الخرسانة ,محجرة و شركة الترقية العقارية.

لقد كانت الانطلاقة الحقيقية للمؤسسة سنة 2010 حيث قام المسير وشركاؤه بالاستثمار في الآلات والمعدات وبالتالي تهيئة الإدارة و الوسائل العامة حسب منهجيات وأساليب العمل.

المطلب الثاني: هياكل المؤسسة

تتفرع المؤسسة إلي فرع إداري و فرع تقني.

1. **الفرع الإداري** :يشمل الادارة العامة المتكونة من المدير العام ،المدير المالي ، المدير التقني.

المدير العام :هو الرئيس المدير العام للشركة والمسير الرئيسي وله كامل الصلاحيات في اتخاد القرارات واصدار الاوامر و يشرف علي جميع هياكل الشركة وله اتصالات مباشرة مع جميع المدراء (الماليين أو التقنيين)داخل المؤسسة وخارجه .

المدير المالي: يقوم بجميع العمليات البنكية والمحاسبية والعلاقات الادارية الداخلية و الخارجية .

المدير التقني : المشرف علي جميع الورشات الخارجية ومتابعة النشاطات المتعلقة بالأشغال والمراقبة المستمرة لجميع عمليات انجاز المشاريع .

2. **الفرع التقني** :يشمل ورشة الميكانيك ،التلحيم ،النجارة و ورشات البناء المتعددة

الشكل رقم 1: الهيكل الاداري لمؤسسة تي. بي. بي. اش رحوي و أبناؤه

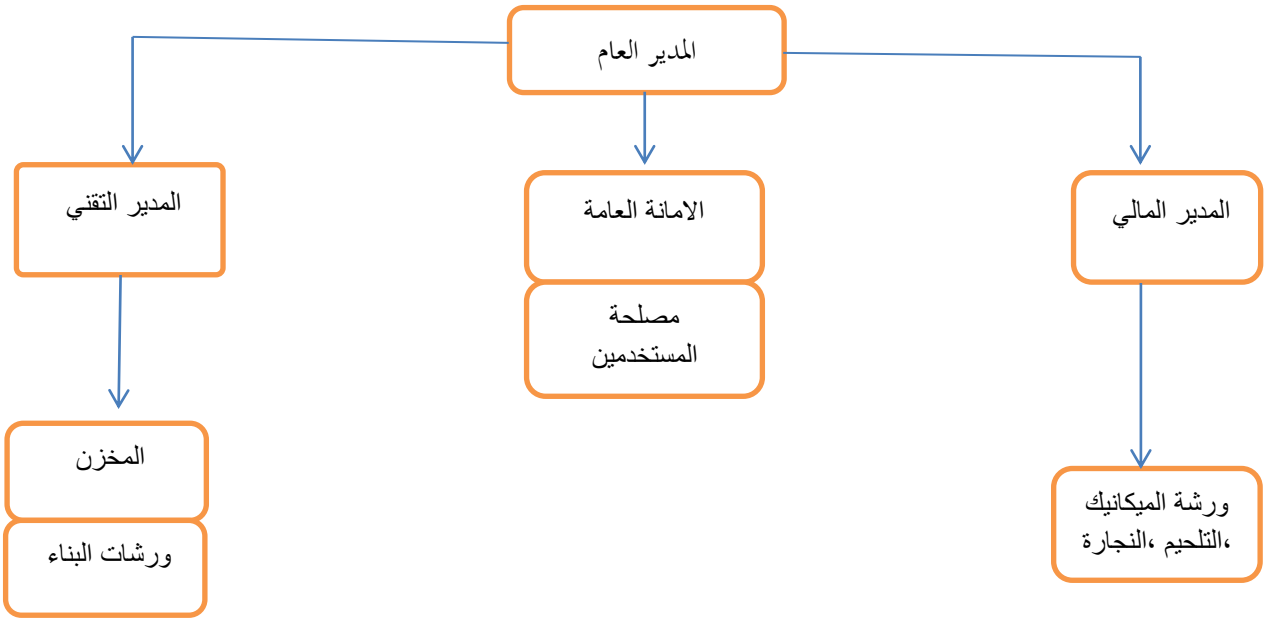

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة

في الفصل الاول من الدراسة استعملنا الوصف كمنهج لدراسة و توضيح الاطر النظرية لموضوع مجال البحث و بنفس المنهج عالجنا الفصل الثاني ، اما في الفصل الثالث في الجانب التطبيقي من الدراسة سنحاول اعتماد المنهج التحليلي و ذألك بالاعتماد على عنصرين مهمين هما المقابلة الشخصية و الوثائق المالية المتحصل عليها من المؤسسة .

أ – المقبلات الشخصية:

من خلال تنقلنا الى المؤسسة استغللنا هذه الاداة للحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات يمكننا من اثراء الموضوع و ذألك من خلال اجتماعات فردية و ثنائية مع كل من مالك المؤسسة ، المدير التقني المكلف بالمشاريع و العلاقات الادارية للمؤسسة وخاصة مع المكلف بالأمور المالية للمؤسسة بغية جلب المعلومات اللازمة لاستكمال هذا الجانب من البحث .

من خلال هذا حولنا فهم الاثار المتعلقة بالتمويل لهذه المؤسسة سواء قبل أو في ضل الازمة الاقتصادية الحالية .

ب– جمع الوثائق و المستندات:

بغية اثراء البحث قمنا بتوجيه البحث الي كتب و مذكرات التخرج (دكتوراه ، ماجيستر و ماستر) التي عالجة أو تطرقة الى الموضوع و كدى الملتقيات و المقالات في جامعات محلية وبعض من الجامعات الاجنبية .

المبحث الثاني : دراسة حالة مؤسسة المقاولاتية تي بي بي أش (مؤسسة الاشغال العمومية و البناء و الري)

المطلب الاول : تمويل المؤسسة من فترة النشأة الى ما قبل الازمة

منذ نشأتها و المؤسسة تبحث عن طرق تمويلية تمكنها من الاستمرارية ، التطور و كذي تفادي الازمات من خلال هذا اعتمدنا على نوعين من التمويل هما التمويل الذاتي و التمويل الخارجي .

❖ **التمويل الذاتي:**

قبل عرض سياسة التمويل الذاتي المتبعة من طرف المؤسسة، يجب أن نتطرق أولا إلى مختلف الأموال الخاصة التي تملها المؤسسة و التي تجعلها قادرة على تمويل نفسها بنفسها.

اتبعت الشركة هذا المنهج حتى بداية عملية الاستثمار حيث قام الشركاء بعد الاجماع على الانطلاق في توسعة و تجديد حظيرة الآلات و المعدات مما استلزم جلب اموال اضافية.

المشكل الذي وقع اثناء الاستثمار هو عدم وجود الميكانيزمات الاساسية للتمويل من بينها نقص المداخيل مقابل المصاريف مما نتج عنه اختلال في التوازن المالي مما جر بالمؤسسة الى اتخاذ اجراءات عاجلة للخروج من هذه الوضعية.

يعتبر التمويل كدورة دموية في المؤسسات حيث ان اي عملية ضخ للأموال في القنوات المختلفة ستحقق الاهداف التشغيلية المسطرة من قبل المؤسسة. ومن هذا المنطلق نحتاج الى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الانتاجية التي نمر بها.

مزايا التمويل الذاتي:

- هو الوسيلة الاساسية و المهمة اذا لم تكون هناك مصادر تمويل خارجية.

- التمويل الذاتي يدعم المركز المالي للمؤسسة مما يجنبها مواجهة الاحتياجات المتغيرة.

- تكوين رأسمال طبيعي باقل تكلفة ممكنة.

- يعطي استقلالية اكبر للمؤسسة في اختياراتها دون التقيد بشروط و بالتالي تجنب اعباء التمويل الخارجي.

عيوب التمويل الذاتي:

لا يكون كافيا لتمويل المشاريع مما يؤدي لعرقلة سيرورتها مما ينقص نمو المؤسسة.

❖ **التمويل الخارجي:**

الاعتماد على هذا النوع من التمويل ينطلق أساسا عند بداية الانفاق اي ابتداء من مرحلة الاستثمار حيث تجد المؤسسة نفسها مجبرة الاعتماد على راس المال النقدي و عن طريق القرض الاستثماري لدى الوكلاء دون فوائد ومن بعدها الانطلاق في تمويل الانتاج .

هذه المرحلة تستوجب استغلال الاموال لمواجهة النفقات التي تتعلق اساسا بعناصر الانتاج المختلفة (المواد الاولية, اجور العمال و النفقات الجارية سواء ثابتة او متغيرة)

يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الشراء بالدين(قرض على السلع و المواد الاولية من طرف الموردين) او عن طريق التسديد بالصكوك البنكية او الاوراق المالية التجارية (السندات و الكمبيالة)

بعد كل هذه المصاريف تبدا مرحلة تحويل المنتوج الى ايرادات مالية مما يستوجب مصاريف و نفقات اضافية حيث ان المؤسسة تنتهج سياسة قرض الاستغلال و الحصول على تمويلات مسبقة من طرف البنك على اساس دفع وضعيات الاشغال التي يتم تسديدها مسبقا مما يكلفنا فوائد بنكية اضافية. و بعد كل هذا تنطلق دورة انتاجية جديدة

من هنا نتطرق الى انواع القروض المقدمة من طرف البنك :

تعتمد المؤسسة في تمويلها الخارجي علي البنك الدي يمنحها قرض قصير المدي حيث تكون مدته سنة واحدة قابل للتجديد و هدا النوع يسمي قرض استغلال حيث يتكون من ما يلي

تسبيقات بنكية :

هده التسبيقات تعتمد عليها المؤسسة حينها تودع لدي البنك وضعية اشغال ممضية من كل الاطراف حيث يقوم البنك بتسبيق يقدر ب70 بالمئة من اجمالي الوضعية ولما تسدد هذه الاخيرة يقوم البنك باسترجاع المبلغ المقترض(70).

ضمانات حسن التنفيذ:

هذه الضمانات اجبارية وتمنح مرة واحدة علي كل مشروع حيث قبل بدء التسديد يجب علينا استخراج هده الضمانة من البنك و تتراوح بين 5 و 10 بالمئة من اجمالي المشروع ويقوم البنك بتغطية 75 بالمئة من هدها المبلغ و يتم استرجاعه بعد ذألك .

الحساب على المكشوف :

هدا التمويل يتمثل في تغطية الشيكات و العمولات رغم ان الرصيد البنكي

يكون سلبي الا ان البنك يغطي هدا العجز الي حد معلوم حيث لا يمكن تعديه

موافقة ائتمانية:

هذه التمويلات بعد طلب الزبون من البنك تسديد سلعة عن طريق الاوراق التجارية بعد تقديم فاتورة وضعية ويقوم البنك بالتأثير حيث تعد كضمانة للمورد و تكن مدتها بين 3 اشهر الي 4 اشهر حيث اننا نسددها يوم استحقاقها كل هده القروض تمنح بضمانات أي رهن اراضي او مباني و كذألك التامين علي القروض على سبيل المثال كفترة لقبل الازمة اخدنا سنة 2008 كعينة حيث سنعرض كل من القيمة المادية لكل المدخلات و المخرجات في الجدول التالي :

الجدول (5) مدخلات و مخرجات مؤسسة تي بي بي أش قبل الأزمة

	مدخلات	مخرجات	ديون قصيرة الاجل
2008	1.513.370	1.895.722	0

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

الشكل رقم 2: مدخلات و مخرجات مؤسسة تي بي بي أش قبل الأزمة

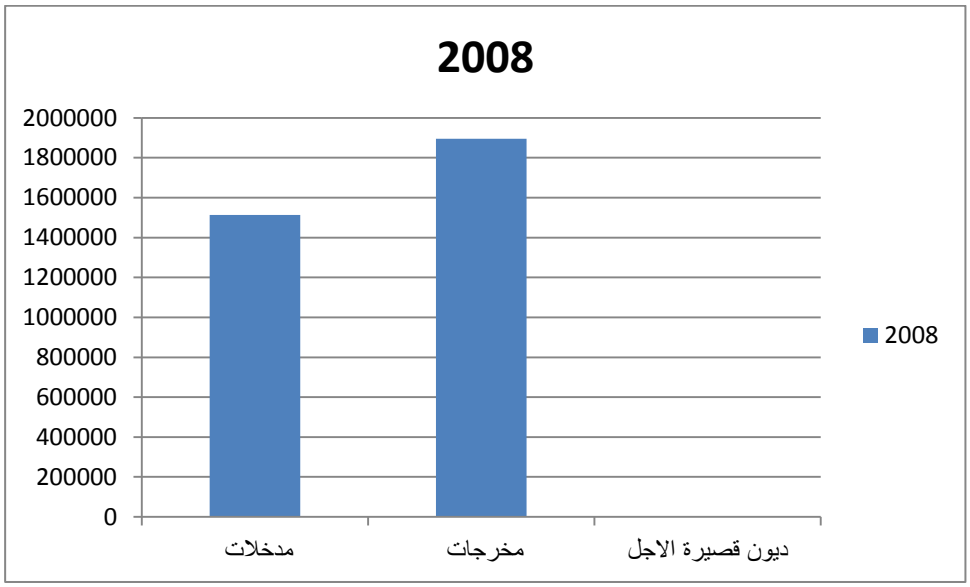

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

من خلال المنحنى نسجل ملاحظتين :

المدخلات اقل من المخرجات لكن هذا لا يدل على الخسارة فبملاحظة الميزانية (المرفقات) هناك خدمات لم تستردها الشركة و بالتالي فهي تعوض الخسارة الناجمة عن الفرق بينهما .

ديون القصيرة الاجل معدومة لهده السنة ما يدل ان المؤسسة في فترة ما قبل الازمة كانت قليلة الاستعمال لديون كمصدر لتمويل و مصادرها الذاتية كانت كافية لتغطية الحاجيات و زيادة الاستثمارات .

المطلب الثاني : تمويل المؤسسة في ظل الازمة

في ظل الازمة الحالية شهد القطاع الخاص و العام تأثرا كبيرا من بين هذه المؤسسات مؤسسة المتخذة كعينة حيث وجد المسيرون أنفسهم امام حتمية اتخاد عدة اجراءات لمواجهة هذه الازمة و كدى الحفاض على الموارد التمويلية التي تعتبر المحدد في مدى استمراريتها

الأموال الخاصة في ضل الأزمة:

الجدول رقم(6) الأموال الخاصة لمؤسسة تي بي بي أش في ضل الازمة الأزمة

السنوات	الأموال الخاصة
2008	126300000
2015	131455571
2016	137267516

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

الشكل رقم 3:الاموال الخاصة لمؤسسة تي بي بي أش بعد الأزمة

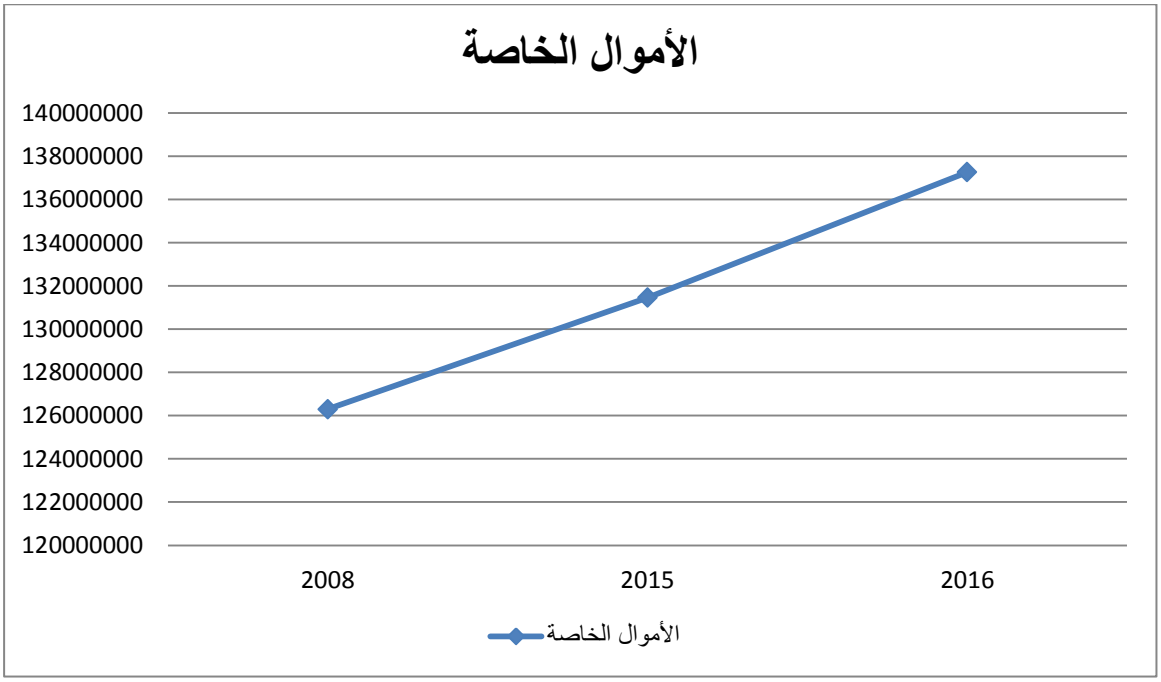

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

نلاحظ من الجدول ان المؤسسة شهدت ارتفاع في الاموال الخاصة ما بين سنة 2015 و 2016 بقيمة نقدية تقدر ب 5811945 حيث تعتبر أكبر من القيمة بين فترة التي تسبق الازمة حيث أن قيمتها 5155571 و ذألك يعبر عن تناقض كون فترة الازمة افضل من الفترة السابقة الا ان ذألك يعود لأسباب نذكر منها :

امتلاك المؤسسة عدة فروع تؤهلها للحصول على قيم مادية اضافية .

عمل المؤسسة على تخفيض الاعباء المالية عن طريق تخفيض عدد العمال .

قدرة التمويل الذاتي في ضل الأزمة:

الجدول(7): قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة تي بي بي أش في ضل الأزمة

إسم الحساب	المبالغ	
	2015	**2016**
النتيجة الصافية	5155570	10967516
+ مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	8746473	13902044
– استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	–	–
قدرة التمويل الذاتي	**13902043**	**24869560**

المصدر : إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة.

الشكل رقم 4: قدرت التمويل للمؤسسة

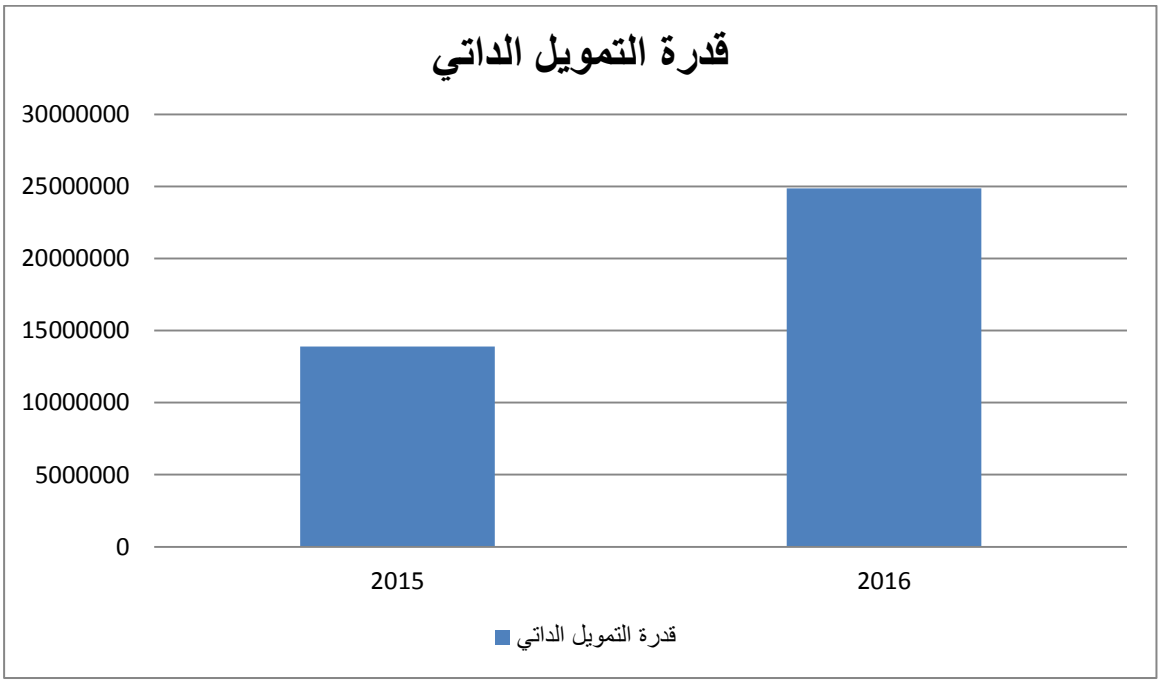

المصدر :الاوراق المالية المتحصل عليها من طرف الطلبة.

نلاحظ أن قدرة التمويل للمؤسسة ارتفعت ما بين سنتي 2015 و 2016 بمقدار 10967517 و هي القيمة جد جيدة توضح عدم احتياج المؤسسة للاستدانة لكن في الواقع نرى عكس ذألك لسبب واحد هو أن الازمة أثرت على المؤسسات الحكومية أي ان المؤسسة تضطر الى الاستدانة بقروض قصيرة الاجل لتغطية التأخر في دخول الاموال لتغطية مستحقاتها لكن قيمة المدخلات للمؤسسة ستعوض ما كان يعتبر عجز .

من بين الطرق المتخذة نجد محاولة تخفيض الاعباء بصفة عامة ، تحصيل الديون لدى المؤسسات و الارادات و كدى محاولة الموازنة بين المداخيل و المصاريف لتجنب الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي .

العوامل المذكورة ستساهم بشكل او باخر على التمويل في ظل الازمة .

تخفيض الاعباء و المصاريف :

في هذه الفترة اضطرت المؤسسة الى تسريح عدد من العمال لتخفيض الاعباء حيث ان 3 سنوات الاخيرة اتت كالاتي :

الجدول (8): عدد العمال مؤسسة تي بي بي أش في فترات مختلفة

السنوات	عدد العمال
2015	94
2016	122
2017	106

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

الشكل رقم 5: عدد العمال مؤسسة تي بي بي أش في فترات مختلفة

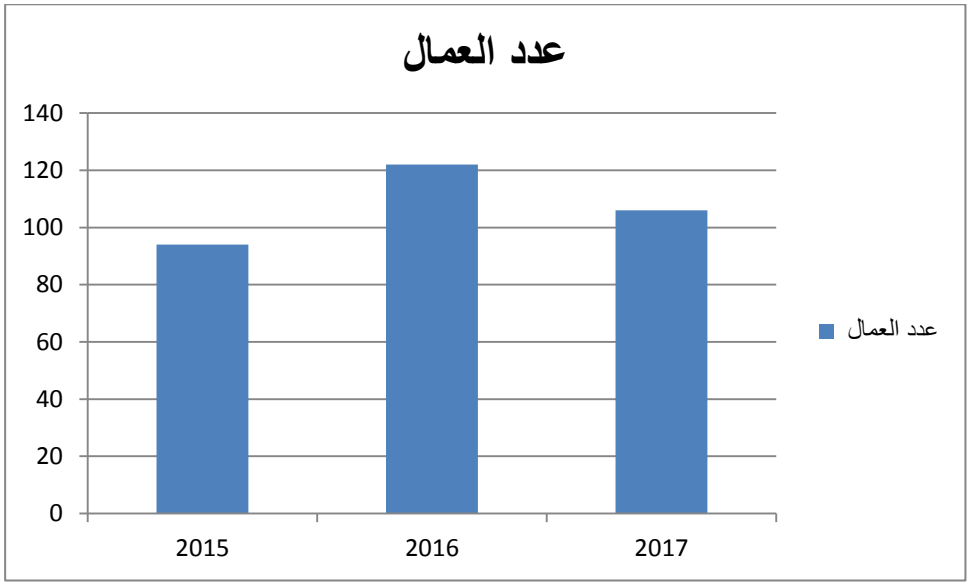

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

بالإضافة الى هذه المعطيات فان السنة الحالية و في الثلاثي الاول قد سجل من خلاله ان العمال قدر عددهم ب 59 عامل .

من خلال هذه المعطيات توصلنا ان المؤسسة قامت بتخفيض عدد العمال من خلال تسريح البعض عدم تجديد عقود المنتهية لبعض العمال و كدي تخفيض الاجرة للبعض الاخر من اجل تخفيض الاعباء الناتجة عن اجورهم و اموال التامين و كدى المصاريف المترتبة عن النقل و الطعام و ما الى ذلك .

في اطار نفس السياسة فان المؤسسة اصبحت اكثر عقلانية في مشترياتها حيث اصبحت تتفادي التخزين الغير مدروس و اصبحت المشتريات حسب الحاجة و في فترات قصيرة في اطار استعمال اني لها أي الاستفادة من اموال الموجهة لعمال الحراسة و امول كراء اماكن التخزين .

زيادتا عن دالك فان المؤسسة حاولت توعية الإداريين لمساعدتها على المحافظة على توازنها من خلال المحافظة على المقتنيات المكتبة الاستعمال الغير مفرط للكهرباء ...

بعيدا عن الإداريين فان المؤسسة اصبحت اكثر توازنا في استعمال الاتها و مركباتها على سبيل المثال عوض استعمال 14 شاحنة مع مدة عمل 5 ساعات في اليوم تم استغناء عن النصف و استعمال النصف الاخر و لكن لمدة 8 سا أي الاستفادة من الاموال الموجهة للبنزين و التامين و قطع الغيار .

من خلال ما ذكرنا فان النتيجة المتحصل عليها تبين ان الشركة تحاول قدر المستطاع تقليل النفقات بغية تفادي التمويل الخارجي و ذألك باستعمال سياستي التقشف و ترشيد النفقات .

الشركة تملك اكثر من فرع في نفس القطاع و في غيره و بهذا فان سياسة تخفيض الاعباء تمر من استعمال الفروع في عمليتها كتزويد بالمواد الاولية و حتي محاولة انشاء فروع جديدة لمواصلة تخفيض المشتريات و زيادة القيمة المضافة التي تأتي من هذه الفروع من اموال و مواد .

تحصيل الديون لدى المؤسسات و الادارات :

بلغت ديون المؤسسة لدي الادارات العمومية و المؤسسات الخاصة الى حد نهاية سنة 2017 ما يفوق 500 مليون دينار يري المسيرون ان استرداد و لو جزء منها سيساعد المؤسسة على تخفيض قيم ديونها تجاه البنك و كدى ارتباطاتها و ايضا مواصلة البحث عن استثمارات جديدة .

نتيجة عن هذا فان المؤسسة حريصة في الوقت الحالي لتفعيل اموال فروع التابعة لها ريثما تتم تسوية وضعيتها .

من هنا نتطرق الى كيفية استرداد الديون

هده العملية تعتبر عائقا كبيرا للمؤسسة لأنها اساس غير مرتبطة بالمؤسسة بحد ذاتها و خاصتا عندما يتعلق الامر بالمؤسسات العمومية حيث ان الدولة اثر هذه الازمة واجهة عدة صعوبات فب تسديد مستحقات هذه الشركات لكن في الفترة الاخيرة و جراء ارتفاع المحسوس لأسعار البترول فان الدولة تقوم بتسديد المستحقات حسب الاولوية .

الموازنة بين المداخيل و المصاريف :

الازمة الحالية حتمة على المؤسسة انشاء فروع فيما يتوافق مع اجتياحات المؤسسة في اطار ترشيد النفقات لموازنة مداخيلها مع مصاريفها مثل الخرسانة التي في نفس الوقت هي مواد أولية و ايضا استثمار يرجع على الشركة بموارد مالية اضافية لشراء المستلزمات الأخرى و استثمارات جديدة .

بالإضافة لهاذ العنصر فان المؤسسة تكوم باستمارات عقارية تنموية تباع الى الخواص و القيمة الحصل عليها تساهم في تمويل المشروع بحد ذاته .

نضرا لكل هذه الظروف فأن مجال التمويل شهد بعض التغيرات بقيام الشركة باللجوء الى التمويل الخارجي عن طريق الديون القصيرة و المتوسطة الاجل .

من خلال الجدول التالي سنبين التغير الملاحظ في كيفية التمويل.

الجدول ر9):المقارنة بين قيمة الديون قصيرة الأجل قبل و في الأزمة

السنوات	قيمة الديون قصيرة الاجل
2008	**0**
2015	**44.695.156**
2016	**103.099.347**

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

الشكل رقم 6: المقارنة بين قيمة الديون قصيرة الأجل قبل و في الأزمة

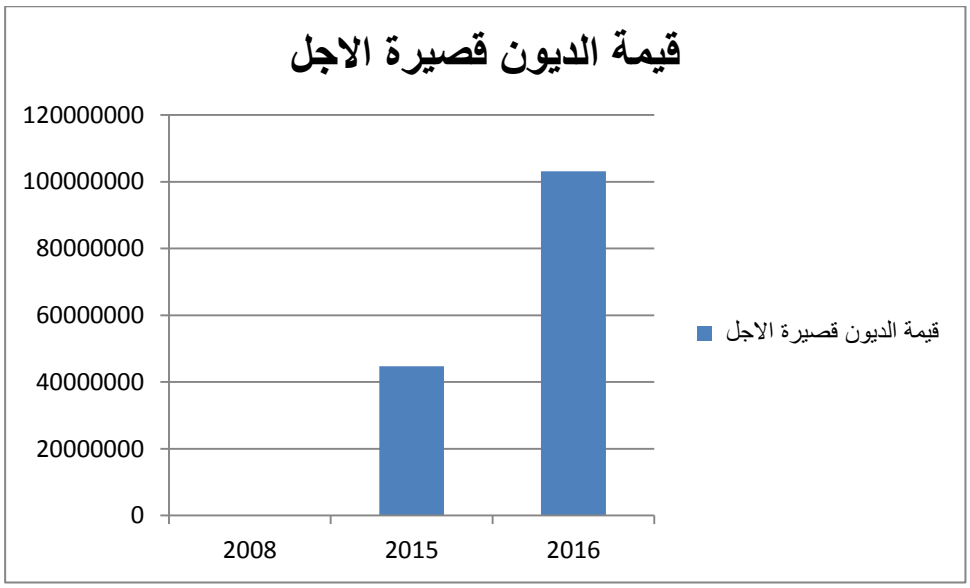

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

من خلال المنحنى نرى ان فترة ما قبل الازمة كان الاعتماد على التمويل الخارجي معدوم في غالب الاحيان حيث ان المؤسسة كانت قادرة على التعامل مع نفقاتها بصورة ايجابية مع النفقات المترتبة عنها .

ابتداء من 2015 و مع حلول الازمة على الاقتصاد الوطني فأن المؤسسة اصبحت غير قادرة على تحمل النفقات كون انها مدينة لدولة ما اجبرها على استغلال الديون القصيرة و المتوسطة الاجل في الايفاء بملتزماتها حيث ان قيمة الديون معتبرة الى حد بعيد .

في السنة الموالية و في عز الازمة ظهرت جليا مشكلة التمويل و هذا ما يفسر الارتفاع الكبير في قيمة الديون .

من هنا نتطرق الى كيفية تعامل المؤسسة مع الديون المتحصل عليها حيث ان هذه الاخيرة تعتمد على اولويات في توزيع مدخلاتها .اولا ان اول ما تقوم به المؤسسة هو تسديد البنك لتفادي تراكم سعر الفائدة الذي يعتبر مصاريف اضافية .

تسديد مستحقات الموردون.

في الاخير ان امكن فأنها تقوم باستثمارات جديدة بغية الحصول على تمويلات .

على ضوء هذا فان التمويل بهد ذاته تغير من حيث المصدر لا طريقة الاستعمال و الازمة اثرت بشكل كبير على تمويل هذه المؤسسة و الذي يرجع في الاساس الى الديون نحو القطاع العمومي .

من خلال الجدول الاتي يمكن ان نوضح التأثير السلبي للازمة على الشركة .

الجدول (10): المقارنة بين مؤشرات المؤسسة قبل و في الأزمة

	2008	2015	2016
المدخلات	1.513370	104.419.397	177.990.735
المخرجات	1.895.722	99.935340	143.557.085
الديون قصيرة الاجل	0	44.695.156	109.099.347

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

الشكل رقم 7: المقارنة بين مؤشرات المؤسسة قبل و في الأزمة

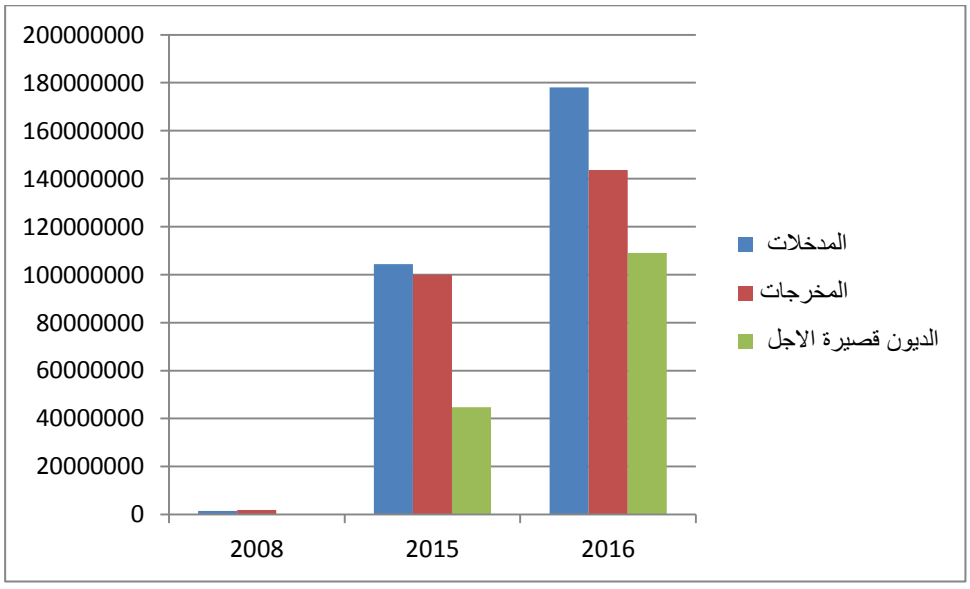

المصدر: إعداد الطلبة من خلال وثائق المؤسسة

اولا فان المدخلات و المخرجات من حيث القيمة ليست بالضرورة دلالات على الخسارة و قد شرحنا ذألك سابقا .

من خلال الجدول فأننا نلاحظ ان الديون شهدت ارتفاعا كبيرا ما بين الفترات الثلاث نتيجتا لارتفاع في المدخلات موازاتا مع الارتفاع الهائل للمخرجات

المطلب الثالث: مقارنة بين الفترتين.

من خلال دراسة تطبيقية للمؤسسة في فترتين مختلفتين من حياتها الاقتصادية و هما فترة ما قبل الازمة و فترة الازمة الحالية و من خلال الطرق الى الجانب التمويلي للمؤسسة حاولنا ابراز بعض الاختلافات التي اثرت على المؤسسة من ناحية مالية و نوعا ما من ناحية اجتماعية .

تغير مصادر التمويل : لم يعد التمويل الذاتي كافي فاتجهت الى الاقتراض نضرا لتأخر استلام اموالها الناتجة عن المشاريع التي تقوم بها لظروف اقتصادية وطنية تتعلق اساسا بالدولة موازاتا مع ضرورة الايفاء بالتزاماتها .

سياسة المتبعة من الدولة : ان كل من سياسة ترشيد النفقات و سياسة التقشف وجدت المؤسسة نفسها مجبرة على الاستغناء على جزء من كيانها المادي و المعنوي بغية توفير اموال تمكنها من التمويل الكلي بما في ذألك الفروع .

من هنا يمكن ان نرى ان المؤسسة تضررت بشكل او باخر بمترتبات الازمة التي ضربت الاقتصاد الوطني لكن وفق المعلومات المتحصل عليها و نضرا لعودت ارتفاع المحسوس في اسعار البترول بالإضافة الى انتهاج الدولة سياسة طبع النقود فان الدولة تسعى الى تسوية مستحقات المؤسسات و بالتالي فان مديونية المؤسسة في انخفاض و عودة حركة المشاريع التنموية لا بد وانها ستسمح للمؤسسة بالتعاقد مع عمال جدد او اعادة تجديد عقود العمال المسرحين ما سيعود بالفائدة على المؤسسة باستقطاب اكبر عدد من المشاريع و على المجتمع بتخفيض نسبة البطالة و لو بشكل بسيط

خاتمة الفصل:

ان المؤسسات الجزائرية عامة تضررت بفعل الازمة لكن درجة ذألك بدت الى حد بعيد متفاوتة بين مؤسسة و اخري و قطاع و اخر.

مؤسسة تي بي بي أش تعرضت الى هذه الازمة فتضرر نظامها التمويلي حيث انها انتقلت الى نضام الاستدانة من البنوك على غير العادة و بقيم متفاوتة لعدم قدرتها على دفع مستحقاتها بشكل كلى باستعمال تمويل ذاتي محض و هذا راجع الى تأخر المؤسسات الحكومية و الخاصة على دفع ما تدين به المؤسسة لهم ، و تجلت هذه الصعوبات أيضا في القيام بإجراءات تقشفية كتسريح عدد من العمال و تخفيض من الموارد المادية واستعمالها .

كل ذألك لم يؤدي بالمؤسسة الى اشهار افلاسها كونها كثيرا ما استعانة بتمويل ذاتها بذاتها و ايضا فتح بعض الفروع في هذا القطاع و قطاعات أخرى بغية تكوين رصيد مالي يساعدها الى حد ما من تخفيض مديونيتها .

في الآونة الاخيرة بدأت تظهر بوادر انفراج للازمة كون سعر البترول ارتفع ما أدى بالمؤسسات الحكومية الى البداية في دفع مستحقات المؤسسات الخاصة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

شهد العالم منذ الازل تغيرات سياسية و اقتصادية أثرت بشكل او اخر على النمط الاقتصادي لبعض الدول و ساعدت البعض الاخر على فرض الهيمنة على الاقتصاد العالمي .

من اساسيات الاقتصادية قطاع المؤسسات الذي كثيرا ما ابرز دوره الفعال خاصة مع التطورات المعلوماتية ما جعل العالم سوق اقتصادية الا ان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمكن من لعب دور فعال و ريادي نضرا لخصائص يمتاز بها و ايضا ساهم من الناحية الاجتماعية و تحسينها .

ان النظام الاقتصادي المتبع حاليا نتيجة للتطور المستمر اصبح معرض لكثير من الازمات الاقتصادية و نتيجة لتوسع السوق و قدرته الشمولية على بلوغ كل العالم فان الازمة لم تعد تشمل البلد المعرض لها فقط و انما تشمل الاقتصادية المرتبطة معها.

من أهم الوظائف في المؤسسات وظيفة التمويل و عليه فحسن التعامل معها يعد من الاسباب الاساسية في المساهمة في تطورها و كذالك استمراريتها .

منذ الاستقلال الى غاية أزمة 1986 كانت الدولة من تتحكم بالاقتصاد في الجزائر بمؤسسات حكومية كبيرة الى ان الازمة سببت في اضطرار الدولة الى تغير النمط الاقتصادي نتيجة ضغوط خارجية ما فتح الباب امام قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليبرز على الساحة الاقتصادية و نتيجة لدعم الدولة المستمر لهذا القطاع فانه شهد تطور ملموس و اقبال اكبر لكنه لم يرقى الى تطلعات الدولة .

الازمة الاخيرة اثرت بشكل كبير على اقتصاد الجزائر و خاصة هذا القطاع انطلاقا من ذألك اردنا تسليط الضوء على هذا التأثير باتخاذ مؤسسة تي بي بي اش التابعة لهذا القطاع كعينة لنرى هذا التأثير و خاصة على وضيفة التمويل .

في النهاية توصلنا الى النتائج التالية :

- صعوبة ايجاد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- اهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لخصائص .
- أهمية وضيفة التمويل في حياة المؤسسة .
- الاقتصاد العالمي اصبح معرض بشدة للازمات.
- تأثر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالأزمة كان كبير.
- وضيفة التمويل تأثرت بالأزمة .
- من الأساليب التمويلية الموجودة لمواجهة الازمة الاستدانة و فتح فروع تساهم في ايجاد الموارد المالية ، وتسهيل عملية التمويل بالموارد الاولية .
- من بين تأثيرات الازمة توقف الاستيراد مما أثر على كثير من القطاعات .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

- ✓ **باللغة العربية:**

1) الكتب :

- احمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية 2011،
- يوسف حسن يوسف التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.

2) الاطروحات :

- العايد ياسمين، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة ،2011.
- برجي شهرزاد ، اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ماجستير تخصص مالية دولية ، تلمسان،2012.
- بعيليش عائشة ، اثر الازمات المالية على الدول السائرة في طريق النمو ، دكتوراه تخصص نقود بنوك و مالية تلمسان 2015.
- بن منصور نجيم ، ادارة الازمة المالية الدولية و الدور الجديد للتمويلات الاسلامية ، دكتوراه تخصص مالية دولية ، تلمسان2017.
- حميدي يوسف ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ضل العولمة ، دكتوراه تخصص التحليل الاقتصادي، الجزائر،2008.
- صالحي سامي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ماستر تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ،2015 .
- صباغ رفيقة ، الازمات المالية العالمية و أثرها على الدول النامية ، دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان ،2014.
- سليمة صبور،دور الايجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ماستر تخصص تأمينات بنوك بجامعة خميس مليانة،2017.
- طالبي صلاح الدين ، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية ، ماجستير تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان،2010.
- عمران عبد الحكيم استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ماجيستير تخصص استراتيجية بجامعة مسيلة ،2007.
- فراجي بلحاج ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر ، دكتوراه تخصص تسير، تلمسان،2011 .

- لبعل فطيمة، انعكاسات الازمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ،دكتوراه تخصص اقتصاد دولي بسكرة،2017..
- لقشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، ماستر تخصص نقود و مالية بجامعة الجزائر ،2012
- مشري محمد الناصر،دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، ماجيستير تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، سطيف،2011.
- سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي سطيف،2015

3) المقالات :

- بلعيدي عبد الله،مقلاتي عاشور ،مقارنة بين رأس المال المخاطر و حاضنات الاعمال في تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع امكانية التكامل التنموي بينهما ، جامعة باتنة و جامعة كوالالمبور ماليزيا ،مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد 17 السداسي الثاني 2017.
- رحمة بلهادف، عياد السعدين التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض الدروس المستفادة للجزائر ، جامعة مستغانم و الركز الجامعي تيبازة مجلة البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج لمحروقات و التقليل من التبعية البترولية في الجزائر العدد الثاني.
- كريمة بوسنة، دور البنوك الاجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،مجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة عدد 08 أبريل 2016.
- تكواشت عماد، بغنة سهيلة، دور الصناديق السيادية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – صندوق التنمية الصناعية السعودي نموذجا ، جامعة خنشلة ،مجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية العدد 05 أبريل 2016.
- سليم جابو، نوال بن عمارة ،نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات ادارة الاستثمار الاسلامية ، جامعة تبسة و جامعة ورقلة ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 07 ديسمبر 2017.
- مهدي ميلود ،اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ألية مواجهتها في الجزائر ، بجامعة وهران ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات العدد الخامس .
- محمد كعواش، امين كعواش ،تقيم تجربة الجزائر في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة جيجل ، مجلة الباحث الاقتصادي عدد 03 جوان 2015 .

المراجع باللغة الاجنبية :

المقالات :

- Charan Singh و Kishinchand Poornima Wasdani ، Finance for Micro-Small and Medium –Sized Entreprises in India :Sources and Challenges معهد الادارة في بانغلور، بالهند بمجلة ABDI Working Paper Séries 2016 جويلية عدد 580
- Frédérique Savignac ،QUEL MODE DE FINANCEMENT POUR LES JEUNES ENTREPRISES INNOVANTES المجلة اقتصادية Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P) 58 عدد 4.2007

المواقع الالكترونية

Nayifat.net ، عماد سعد الدين، تمويل المشاريع الصغيرة.

الفهرس

الفهرس :

العنوان	
اهداء	أ
شكر و تقدير	ب
الملخص	ت
قائمة المحتويات	ث
قائمة الجداول	ج
قائمة الأشكال	ح
قائمة الملاحق	خ
مقدمة عامة	1
الفصل الاول :الاطار النضري لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	4
المبحث الاول :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	5
المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	5
المطلب الثاني: مميزات و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	8
المطلب الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	10
المبحث الثاني: عموميات حول التمويل	15
المطلب الاول : تعاريف حول التمويل	15
المطلب الثاني: أنواع التمويل	16
المطلب الثالث: وظائف و أهداف التمويل	17
المبحث الثالث : الازمة الاقتصادية و المالية	19
المطلب الاول : مفهوم الازمة الاقتصادية و المالية	19
المطلب الثاني: أنواع الأزمات	20
المطلب الثالث : الازمة المالية العالمية لسنة 2008	21
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	22
المبحث الاول: الدراسات بالغة العربية	22
المبحث الثاني : الدراسات باللغة الاجنبية	36
الفصل الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ضل الازمة (عينة مؤسسة تي بي بي اش)	38

الفهرس

المبحث الاول : تقديم المؤسسة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	38
المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة	38
المطلب الثاني: هياكل المؤسسة	39
المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة	40
المبحث الثاني : دراسة حالة مؤسسة المقاولاتية تي بي بي أش (مؤسسة الاشغال العمومية و البناء و الري)	40
المطلب الاول : تمويل المؤسسة من فترة النشأة الى ما قبل الازمة	40
المطلب الثاني : تمويل المؤسسة في ظل الازمة	44
المطلب الثالث: مقارنة بين الفترتين	54
الخاتمة	56
المراجع.	57
الملاحق	60
الفهرس	61